Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 1- March 2026 المجلد ١٦- العدد ١ – اذار ٢٠٢٦

Relational Equality: Its Concept, Dimensions, Theories and Requirements A Study in Political and Moral Philosophy

[1] Dr. Shihab Ahmed Abdullah
[1] Department of Political Science, Faculty of Political Science, University of Sulaimaniyah
1: Email: shahab.abdalla@univsul.edu.iq
2: Email:

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.165240.1599
Submitted: 2/9/2025
Accepted: 24/9/2025
Published: 1/03/2026
Keywords:
Equality
Relational Equality
Hierarchies
Power
Democratic Society.

Abstract:

The term "relational equality" is usually used as an umbrella term for concepts of equality that focus primarily on relationships between individuals. That is, it is concerned with how individuals communicate with each other, and it is also concerned with how they relate and treat each other. Although the theorists of this family of equality agree on the broad outlines of their conception of equality, there are significant differences between the positions defended by various advocates of relational equality. Many advocates of relational equality describe their preferred concept of equality not in positive terms but rather in a focus on what their view defines as inequality. They are phenomena such as hierarchies of certain types (oppression, domination, status, power, recognition, social exclusion, ...) that advocates of relational equality usually define as hostile to their concept of equality, working to create social and political conditions that help individuals stand and bond equally in a democratic society. Relational equality advocates such as Samuel Scheffler, Elizabeth Anderson, Christian Schimmel, etc.) see the description of relational equality demands not only as conceptual but also as an empirical realization of what specific social movements possess. However, it is not clear that this is the best way to visualize the relationship between individual demands, social movements, and philosophical theorizing about equality .

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المساواة العلائقية: مفهومها وأبعادها ونظرياتها ومتطلباتها
دراسة في الفلسفة السياسية والأخلاقية

م.د.شهاب أحمد عبدالله [١]

[١] قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، اقليم كوردستان-العراق

الملخص:

عادةً ما يستخدم مصطلح "المساواة العلائقية" بمثابة مصطلح شامل لمفاهيم المساواة التي تركز بشكل أساس على العلاقات بين الأفراد. بمعنى أنه تهتم بكيفية قيام الأفراد بأتصالات ببعضهم البعض، وتهتم أيضاً بكيفية ارتباط ومعاملة بعضهم البعض. ومع أن منظري هذه العائلة من المساواة يتفقون على خطوط عريضة لمفهومهم للمساواة ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة بين المواقف التي يدافع عنها مختلف دعاة المساواة العلائقية. يصف العديد من دعاة المساواة العلائقية مفهومهم المفضل للمساواة ليس بعبارات إيجابية بل التركيز على ما يحدده رأيهم على أنه عدم المساواة. إنها ظواهر مثل التسلسلات الهرمية من أنواع معينة مثل(القمع، والهيمنة، والمكانة، والسلطة، والاعتراف، والإقصاء الاجتماعي ...) التي عادة ما يحددها دعاة المساواة العلائقية على أنها معادية لمفهومهم للمساواة، والعمل على تهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية التي تساعد الأفراد على الوقوف والارتباط على قدم المساواة في مجتمع ديمقراطي. ويرى دعاة المساواة العلائقية من أمثال(صامويل شيفلر و إليزابيث أندرسون وكريستيان شيميل،...) وغيرهم وصف مطالب المساواة العلائقية ليس فقط عمل مفاهيمي ولكنه ينطوي أيضاً على تحقيق تجريبي لما تمتلكه حركات اجتماعية محددة. ومع ذلك، ليس من الواضح أن هذه هي أفضل طريقة لتصور العلاقة بين مطالب الأفراد والحركات الاجتماعية والتنظير الفلسفي حول المساواة.

الكلمات المفتاحية:

المساواة، المساواة العلائقية، التسلسلات الهرمية، السلطة، المجتمع الديمقراطي.

المقدمة

يعارض دعاة المساواة العلائقية، بشكل عام، العلاقات الهرمية ، مهينة وقمعية وتابعة، لأنها تركز على العلاقات بين الناس. يستشهد دعاتها بعدم مشروعية التسلسلات الهرمية، وخاصة تلك التي القائمة على الهوية، وتشمل هذه على(العنصرية، والحكم الديني،

والتمييز على أساس الجنس، والطبقة،... الخ) مما يؤدي إلى عدم المساواة في المكانة والسلطة وعدم المساواة في التقدير والاعتراف. لذلك يحفز العديد من دعاة المساواة العلائقية الحدس الاجتماعي للمساواة من خلال مناقشة فكرة أنه من الأفضل إذا يرتبط الناس ببعضهم البعض على قدم المساواة في علاقاتهم الشخصية مثل(الزواج او الصداقة). وفي هذه السياقات، من الأفضل أخلاقياً أن يترجم الوضع الأخلاقي المتساوي للناس إلى مكانة متساوية في علاقاتهم، مما يعني أنهم يتعاونون في المشاريع المشتركة، ولا أحد هو رئيس العلاقة. ثم يستمد دعاة المساواة العلائقية تشبيهها من الزيجات والصداقات إلى العلاقات العامة للمساواة الوضع بين جميع الناس. وأكثر من ذلك، فهم يجادلون بأنه مهم أخلاقياً للناس التواصل مع بعضهم البعض على قدم المساواة، ومنه، يؤكدون أيضاً على أهمية ارتباط المواطنين ببعضهم البعض على قدم المساواة في السياقات السياسية. وتنطبق حتمية الربط على قدم المساواة بنفس القوة بين المجالين العام والخاص. تبدأ هذه الدراسة من افتراض أنه لاتزال هناك قيمة في محاولة تحديد مجموعة اساسية من نظريات ومتطلبات التي يجب الوفاء بها للحصول على المساواة العلائقية. وتفترض أيضاً ان تحديد متطلبات الأيجابية للمساواة العلائقية هو سؤال مفاهيمي. من هنا تكمن أهمية دراستنا هذه لتوضيح نوع العلاقات التي يجب تكون ان متواجدة بين أفراد المجتمع وما يطمح اليه دعاة المساواة العلائقية وقدموا حججهم لثبيت ذلك النوع من المساواة من خلال تحديد إطار نظري للمساواة العلائقية، وتحديد متطلباتها. لتوضيح كل ذلك، نقسم دراستنا إلى اربعة محاور رئيسة. سنمضي في المحور الأول بيان مفهوم المساواة العلائقية وماهيتها وابعادها. وسنوضح في المحور الثاني معنى الوقوف والارتباط على قدم المساواة. ويأتي المحور الثالث لبيان أهم النظريات للمساواة العلائقية. وأخيراً، في المحور الرابع نسلط الضوء على أهم المتطلباتهم. ثم تأتي الخاتمة وقائمة المراجع.

I. المحور الأول

المساواة العلائقية: مفهومها وماهيتها وأبعادها

رغم ما يبدو عليه من بساطة المفهوم في النظرة الأولى، فإن النقاشات الفلسفية والأخلاقية والسياسية المعاصرة تكشف أنه أكثر تعقيداً مما نتخيلها، لأنه لا يوجد مفهوم واحد للمساواة يتفق عليه المفكرون. فهناك أشكال من المساواة بقدر ما توجد طرق لمقارنة ظروف الوجود البشري، لذلك يمكن تفسير الفكرة المجردة للمساواة بطرق مختلفة دون تفضيل بضرورة المساواة في أي مجال معين، وهذا ما جعل المفكرون يتحدثون عن مفاهيم مختلفة لقيمة المساواة وليس مفهوماً واحداً. ولهذا السبب فإن مهمتنا الأولى هي البحث عن تعريف واضح للمساواة ومن ثم نتتبع مفهومها وماهيتها وأبعادها عند دعاة المساواة العلائقية.

أولاً/ مفهومها وماهيتها

المساواة(Equality) لغةً تعني مثلهُ، أو ماثله، أو عادله[١]. وهي مصدر فعل(ساوى)، وعندما يقال تساوى بين شخصين، أي أنه جعلهما متعادلين ومتماثلين. وساوى صاحبه، أي أنه ماثله وعادله. وساوى بين الناس، يقصد أنه عادل بينهم وصلح. والمساواة هي العنصر الأساس في الإنصاف، كما تعني عدم تفضيل أحد الآخر[٢].أما اصطلاحاً فتشير إلى تفاعل بين عناصر مختلفة. قد تكون هذه العناصر اشخاصاً، أو عمليات، أو ظروفاً تحمل سمات متماثلة في جانب واحد على الأقل، لكن ليس في كافة الجوانب، اي أنها عناصر مختلفة في العموم لكنها متماثلة في بعض الأجزاء[٣] إن المساواة لا تعني التشابه الذي يشير إلى تطابق تام بين أطراف العلاقة، ومن هنا فإن القول بأن البشر متساوون لا يعني أنهم متشابهون، فالمساواة تعني قدراً من التماثل وليس المطابقة[٤]. ومن هنا برزت مفاهيم عدة للمساواة(مثل المساواة التناسبية، والتأسيسية، والصورية، والتوزيعية،...الخ) باعتبار كل نوع منها قيمة ذاتية لمبدأ المساواة[*]. ويرى **جوناثان برانس** أن الكثير من تلك الأنواع من المساواة هي ببساطة مخطط مفهومي ينبغي ملء المتغيرات المفتوحة كي تكون محددة ودقيقة. فرضية المساواة الشكلية، مثلاً، ستبقى فارغة طالما لم يكن واضحاً متى ومع أي نوع من المواصفات سنعتبر الأشخاص متساوين. بمعنى، إن كافة النقاشات المتعلقة بالمفهوم الدقيق للعدالة، أي سؤال من يستحق ماذا، يمكن أن تُفهم باعتبارها اختلافات حول سؤال أي الحالات نعتبرها متساوية، وأي حالات نعتبرها متمايزة؟[٥]. ومن هنا يقدم دعاة المساواة العلائقية مفهومهم الخاص للمساواة، مركزين على نوعية علاقات الأفراد. إن مناشدة المثل الأعلى

(١) ابن منظور، *لسان العرب*، ج١،ط٣، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٤)، ص٢٢٠.

(2) Stefan Gosepath,"*Equality*", The Stanford Encyclopedia of Philosophy",(Summer 2021),p.5.

(3) Ibid,Pp.5-6.

(4) Peter Westen," *Speaking Equality*", Princeton: Princeton University Press(1990),P.39.

* يقول إزايا برلين في هذا الصدد" بودي تقديم اقتراح يعين على استيضاح مصدر القيمة الذاتية للمساواة، وهو ان المعادلة المساواتية تمثل تطبيقاً لمبدأ محدد، فحواه أن القضايا المتماثلة تستدعي معاملة متماثلة. ومن هنا، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن البشر يشكلون صنفاً واحداً، كونهم يتساوون في إنسانيتهم، فإن اللازم-وفقاً للمبدأ المذكور- يجب معاملتهم بطريقة متماثلة، وعلى كل صعيد، ما لم يكن ثمة(سبب كاف) يسمح باستثناء هذا الفرد أو ذاك من هذا المبدأ الأولي. لمناقشة أوسع ينظر: إزايا برلين، *المساواة: اشكالات المفهوم واحتمالاته*، تر. توفيق السيف، (لندن: دار الحكمة، موسوعة ستانفورد للفلسفة، ٢٠٢٠)، ص٣ وما يليها.

(5) Jonathan Branes," *The Complet Works Of Aristotle*", The Revised Oxford Translation, Princeton University Press,(1991), Fourth Printing, Pp.22-23

للمساواة كمثال علائقي هو مناشدة لقيمة علاقات الأفراد عندما لا تتميز بسمات هرمية[١].لذا، تركز جوهر تعريفاتهم للمساواة بأنها تعتبر العلاقات متساوية: **أولاً**، عندما تكون العلاقات منظمة بسبب عدم وجود اختلافات في الرتبة أو السلطة أو المكانة. **ثانياً**، ويظهر فيها الأفراد احتراماً واهتماماً متساويين تجاه بعضهم البعض. **ثالثاً**، تحدث تلك العلاقات بين متساوين أخلاقياً، وتكون هناك تفاعلات على أساس الاحترام المتبادل[٢].

بينما يقدم دعاة المساواة العلائقية تعريفات مختلفة للمساواة، فإنهم يتفقون جميعاً على تحديد عدم المساواة العلائقية على أنها تحدث عندما ينظر الأفراد إلى أنفسهم على أنهم متفوقون أو أدنى من الآخرين، أو يضطهدون أو يعزلون أو يستبعدون بعضهم البعض من خلال استخدام قوتهم التفاضلية... وهذا يعني أنه يحدث عدم المساواة العلائقية في أطر التفاعلات، وهذا يستلزم التفاعل وجهاً لوجه والتفاعل الجماعي. محاججين بأن توسيع افق المساواة العلائقية من تفاعلات وجهاً لوجه إلى التفاعلات الجماعية يتوافق مع المثل الأعلى للمساواة العلائقية لمجتمع متساو[٣]. فالمصطلح الذي يستخدم غالباً في النقاش العلائقي ينقل كيف إن الاهتمام بالمساواة هو بالضرورة اهتمام بالسياقات المجتمعية التي يحدث فيها ذلك. من بينها، المجتمعات المؤسسية. فعند النظر إلى موضوع العدالة المساواتية، تشمل المساواة العلائقية في المقام الأول المؤسسات الرئيسية والمؤسسات السياسية والهياكل الاقتصادية، ومن خلال القيام بذلك، يعبرون عن الاهتمام القائم على العدالة لتحييّد التسلسل الهرمي الاجتماعي الناتج عن الوضع غير المتكافيء للأفراد داخل مجتماعتهم المؤسسية، والهدف الرئيسي من العدالة القائمة على المساواة هو اصلاح القوانين والمؤسسات التي تعزز الوضع المتكافيء لمواطنيها[٤]. هذه المسائل نرجع إليها لاحقاً في مناسبات عدة من دراستنا. هذه المسائل وغيرها تجعل من المساواة العلائقية مهمة، ويبقى السؤال الأهم كالتالي: **كيف يمكن تقييم المساواة العلائقية لتحديد قيمتها؟** هناك ثلاث طرق مختلفة لتقييم وتحديد قيمتها[٥]: **اولاً**، يشير دعاتها إلى القيمة الفعالة للمساواة العلائقية، فالمساواة قيمة بسبب أثارها الإيجابية، ولا سيما آثارها الإيجابية على الأفراد. أنه من الجيد للناس أن يقفوا في علاقات متساوية مع الآخرين؛ ومن السئ لهم أن يكونوا عكس ذلك. يشعر بعض من دعاة المساواة العلائقية بالقلق

(1) Zur Eriangurg" *Taking Equality Seriously*" Ch.1: Egualitarianism between Relations and Distrition, Doktor grades Philosophy, Ludwig-Moximilian University,(2021),P.26.
(2) Ibid,P.27
(3) Ibid,P.28
(4) Ibid,Pp.57-58
(5) Kristin Voigt" *Relational Egalitarianism*", Mc Gill University Department of Philosophy,(30 June 2024),P.13 https://doi.org/10.1093/acrefore/0780190228637.OB.published.

إزاء الآثار السلبية الاجتماعية لعدم المساواة في احترام الأفراد لذاتهم، كالتشوهات المعرفية وضعف القدرات الأخلاقية التي قد يعرّض ازدهار الإنسان للخطر، وتحد من حريتهم الشخصية، وتقوض احترام الذات. على العكس من ذلك، المجتمع المتساو يدعم الاحترام المتبادل واحترم الذات لأعضائه، ويشجع حرية التبادل بين الأشخاص، ولا تضع عقبات في طريق العلاقات الصادقة بين الناس، كما أنه يجعل من الممكن للناس أن يطوروا الشعور بالتضامن والمشاركة في مصير مشترك. **ثانياً**، قد تكون المساواة العلائقية مهمة أيضاً لأسباب غير شخصية. من هذا المنظور، العالم مكان أفضل إذا كان الناس مرتبطين على قدم المساواة بغض النظر عن اي فوائد ناتجة لهذه العلاقات. يؤيد بعض دعاة المساواة العلائقية هذه الطريقة في تقييمها، ويقترحون بأن وجود نوع من العلاقات الاجتماعية متساوية يجب أن يُنظر إليها على أنها قيمة جوهرية مستقلة عن آثارها الايجابية التي قد تحدثها مثل هذه العلاقات على رفاهية الفرد. **وأخيراً**، لا يمكن أن ينظر إلى المساواة العلائقية على أنها ذات قيمة شخصية أو غير شخصية، ولكن يجب أن ينظر إليها كإستجابة للمساواة الأخلاقية للأفراد، لأن الأفراد جميعاً متساوون، يجب أن يرتبطوا على هذا النحو. بمعنى أن المساواة العلائقية هي قيد يجب احترامه، وليس قيمة تعزيزية فقط. وبهذا تكون المساواة العلائقية محدداً للحقوق والواجبات التي يجب أن يتمتع بها الأفراد كأعضاء في المجتمع. ويتبين من هذا أن دعاة المساواة العلائقية يحاولون تجنب[أو بأحرى اعتراض] نظام اجتماعي قائم على التسلسلات الهرمية للبشر، وهذا ما يدفعنا الخوض في هذه الفكرة الجوهرية والأفكار المتشعبة منها والذي يساعدنا على تحديد ماهية المساواة العلائقية وأبعادها المختلفة.

ثانياً/ التسلسلات الهرمية الاجتماعية(الماهية والأبعاد)

يُعرف دعاة المساواة العلائقية التسلسلات الهرمية الاجتماعية على نحو التالي" عدم المساواة الاجتماعية الدائمة التي تدعمها بشكل منهجي القوانين أو المعايير أو العادات... إنهم يخلقون فئات من الأشخاص الذين يرتبطون ببعضهم البعض كرؤساء لمن هم أدنى اجتماعي". وعليه تستند التسلسلات الهرمية عادة إلى هويات المجموعة الإسنادية مثل العرق، الطائفة، الطبقة، والجنس والدين واللغة وحالة المواطنة والحالة الاجتماعية[1]. وعلى تلك الأساس يرفض دعاة المساواة العلائقية رؤية **ارسطو** للمساواة، عندما رأى ان الغاية التي يسعى إليها البشر هي السعادة الناتجة عن اكتساب الفضائل، وهي غير قابلة للتحقيق إلا في إطار مجتمع منظم[مدينة]. المجتمع بطبيعته التكوينية، كيان عضوي مؤلف من وحدات اجتماعية متصلة، لكنها مرتبة على نحو هرمي. كل وحدة هي وسيلة لغاية أعلى شأناً، وهو

(1) Ibid,Pp.4-5

ترتيب يعكس التنوع في القابليات، والتي تقود بدورها إلى فروق في السلطة والمكانة[١]. وعلى ذلك الأساس، تميل مفاهيم(المكانة والاحترام في التقدير والاعتراف والمعاملة بالمثل واحترام الذات)، جنباً إلى جنب مع مفاهيم السلطة والهيمنة للعب أدوار مهمة في النظريات الحالية للمساواة العلائقية. عموماً، يفضل معظم دعاة المساواة العلائقية مبدأ المجتمع المتساوي، ووفقاً لهم، يمكن النظر في المساواة العلائقية من عدة أبعاد، من أهمها مناهضة التسلسل الهرمي وما يدخل في صلب موضوعاتها مفاهيم مثل عدم الهيمنة والمساواة في المكانة والسلطة والتقدير واحترام الذات والاعتراف والمعاملة بالمثل. هذا ما يدفعنا بتسليط الضوء على تلكم المفاهيم.

١. التسلسلات الهرمية للهيمنة الناتجة من الضعف

يلعب مفهوم الضعف دوراً مركزياً في العديد من النظريات الأخلاقية والسياسية التي انتقدت ميل نظريات العدالة المعاصرة إلى التركيز على التوزيع[*] على حساب التفكير في نوع العلاقات التي يجب تعزيزها بين المواطنين في مجتمع ديمقراطي. يجادل بعض من دعاة المساواة العلائقية بأن البشر ضعفاء بشكل أساس بقدر ما يعتمدون على بعضهم البعض، فأنهم يولون ايضاً اهتماماً خاصاً للعمليات الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تزيد من الضعف وحرمان الوكلاء من وضعهم المتساوي. ونتيجة لذلك فهو قادر على تضمين الضعف في نظرية معيارية أوسع لعدم الهيمنة عند دعاة المساواة العلائقية[٢].

يرسم **طوني بيتيت** علاقة قوية ومعتمدة بين الضعف والهيمنة، ويجادل، أن الضعف الذي يُفهم على أنه جانب أساسي من جوانب الحياة البشرية يفتح امكانية الهيمنة. ومع ذلك، فإن الهيمنة تزيد من طبيعة الضعف وتغييرها على حد سواء. ويمكن اعتبار الهيمنة التي ينظر إليها على أنها علاقة اجتماعية يكون فيها أحد الوكلاء القدرة على التدخل بشكل تعسفي في مسار عمل شخص ما ويحد من قدرته. إن الضعف الإشكالي الناتج عن الهيمنة لم يعد متوافقاً مع الحكم الذاتي[٣]. يتضح من هذا التصور للعامل المهيمن إن الفرد الضعيف يتعرض للسلطة التعسفية للوكيل المهيمن. لأن الضعف ينتج من موقف يعتمد فيه الوكيل على الآخر، وأن تكون ضعيفاً هو أن تتعرض لقوة شخص آخر تعتمد عليه جسدياً أو عاطفياً أو اجتماعياً أو سياسياً. بالإضافة إلى هذه الاستجابات الفورية، يمكن للهيمنة أن ينتج أيضاً ضعفاً يتجلى في

---

(١) توفيق السيف، "المساواة: تعريف بالفكرة وبعض تحولاتها"، مدونة القلم، ٢٠٢١، ص١٠-١١. مقال منشور على الرابط: https://talsaif.blogpost.com/2021/11/blog-post

* ملاحظة: هذه المسألة تقع خارج نطاق دراستنا الحالية، وبالتالي نطمح بإنجاز دراسة مفصلة حول الجدل الدائر بين المساواة التوزيعية والمساواة العلائقية في المشاريع المستقبلية.

(2) Marie Garrau and Cecile Laborde" *Relational Equality, Non-Domination and Vulnerability*",(Oxford: Oxford University(Press 2022). Pp.10-11

(3) Ibid,P.14

مشاعر العجز والقلق، وفي نهاية المطاف عن عدم احترام الذات من جانب العامل المسيطر. وهذا يُشير بشكل أكثر تجسيداً إلى الآثار الذاتية وطويلة الأجل للعلاقة التي تحرم الوكيل من استقلاليته من خلال رفضها نوع الاعتراف المستحق المتساوي[١]. وهكذا ترتبط فكرة الضعف بشكل أساس بمفهوم علائقي للحكم الذاتي. ما يشير تركيزهم على السعي وراء عدم الهيمنة من أجل تحقيق المساواة العلائقية.

بشكل عام، غالبا ما تؤخذ المساواة العلائقية لاستبعاد الهيمنة. يمكن فهم الهيمنة من حيث العلاقات الهيكلية والشخصية. تعرّف(أيريس ماريون يونغ)[*] الهيمنة بأنها ظروف اجتماعية التي تمنع الناس من المشاركة في تحديد أفعالهم أو ظروف أفعالهم، وتُشير الهيمنة- كما تصفها يونغ-إلى علاقات القوة الهيكلية بين أفراد المجتمع. لذا فإن الهيمنة مرفوضة عندما تكون قمعية وناتجة للضعف. ومع ذلك، ليس كل من يخضع للهيمنة مضطهد! تخضع هياكل صنع القرار الهرمية معظم الناس في المجتمعات للهيمنة من بعض الجوانب المهمة في حياتهم. ومع ذلك، يتمتع العديد من هؤلاء الأشخاص بدعم مؤسسي كبير لتطوير وممارسة قدراتهم على التعبير عن أنفسهم والاستماع إليهم. وبهذا تُشير وجه نظر **يونغ** إلى أن القمع هو علاقة(هيكلية) التي يجب تجنبها، وليس الهيمنة بحد ذاتها[٢]. وعلى نقيض من ذلك، يتصور **بيتيت** الهيمنة على أنها علاقة بين العملاء. انهم يدافعون عن شيء يشبه الحساب السلبي للعلاقات الشخصية المتساوية. وبالنسبة له، فإن العلاقات التي يجب تجنبها هي علاقات الهيمنة عبر مجموعة من الحريات الأساسية. تحدث الهيمنة عندما يملك الوكيل القدرة غير المنظبطة على التدخل بشكل تعسفي في خيارات شخص آخر. ولكي تكون الفوارق في السلطة متسقة مع عدم الهيمنة، يجب أن يكون للأفراد السيطرة على تدخل الآخرين في خياراتهم[٣]. وهذا يعني أن التدخل يجب أن يكون بشروط الطرف الأضعف.

يعتقد **بيتيت** أن تأمين عدم الهيمنة عبر الحريات الأساسية لجميع أفراد المجتمع يؤمن النوع الصحيح من العلاقات الشخصية المتساوية. وفيما يتعلق بعنصر المركز، يرى أن الأشخاص يجب ان تكون لهم مراكز مثبتة ومعترف بها علناً، بوصفهم اشخاصاً متساوين وغير مسيطر عليهم. ويزعم أن هذا سيفضي إلى الحاجة إلى سلوك محترم والذليل الناتج من القوة غير المتكافئة، مما يُمكّن جميع أفراد المجتمع(من المشي طويلاً والنظر في عيون

(1) Ibid,Pp.14-15

* أيريس ماريون لونغ (Iris Marion Young 1949-2006) منظرة سياسية أمريكية ونسوية اشتراكية، استاذة العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، ركزت كتاباتها على طبيعة العدالة وعلى الاختلاف الاجتماعي.

(2) Qtd in: Kathren E. Joyce" *Relational Equality: A conceptual and Normative Analysis*", University of California, San Diego, Doktor of Philosophy,(2020), CH.1: Relational Equality: A conceptual Frame work,P.59

(3) Ibid,P.60

الآخرين) دون سبب خوفاً من الإذعان[١]. وغالباً ما يتم تمييز أحد الاختلافات المرفوضة في التسلسلات الهرمية الاجتماعيى بالقوة. فالفرد لا يعيش على قدم المساواة عندما تكون هناك هيمنة عليه. الحالة النموذجية للهيمنة هي العبودية. في العلاقة بين العبد والسيد، يمكن للسيد أن يطلب من العبد أن يفعل اي شيء، ولا يستطيع العبد المقاومة دون تكاليف كبيرة. في المجتمع الحديث، تم إلغاء العبودية إلى حدٍ كبير بحكم القانون. ولكن لايزال من الممكن الحصول على قمة الهيمنة بدون العبودية، يعتقد البعض أن علاقات القوة المهيمنة شائعة في مكان العمل. على سبيل المثال، افترض أن أحد المهندسي تكنلوجيا المعلومات وجد وظيفة في شركة تصميم، ولكن كلما كان رئيس الشركة يريد شرب قهوة، يطلب من المهندس صنع قهوة له. ويبدو أن هذا استخدام تعسفي للسلطة، لأن وظيفة المهندس ليس تقديم القهوة، لكن من الصعب على المهندس رفض طلب إذا كانت لا تريد المخاطرة بطردها. وهذا يعني أن امتلاك سلطة الهيمنة على المرء هو القدرة على التدخل بشكل تعسفي في اختيار المرء. وهذا يعني أنه تم قبول مفهوم **بيتيت** عن عدم الهيمنة كمطالبة بالعلاقات الإنسانية المتساوية من قبل معظم دعاة المساواة العلائقية. إذ يعتقد العديد من دعاة المساواة العلائقية أن عدم الهيمنة مطلوب للعيش على قدم المساواة[٢]. ومع ذلك، فإن العديد من دعاة المساواة العلائقية لا يعتقدون أن هذه هي الصورة الكاملة للعيش على قدم المساواة، حيث قد يفقد الناس وضعاً متساوياً حتى بدون السيطرة عليهم. فمثلاً، يمكن أن يحدث الوصم والتكاليف المرتبطة به هيمنة. وعلى الرغم من وجود بعض الجدل، فأن الوصم يربط الناس ببعض قوالب النمطية السلبية. فالمثال النموذجي على الوصم هو التمييز الجنسي والذي يتضمن صورة نمطية سلبية للمرأة على أنها ضعيفة وعاطفية وتفتقر إلى الصفات اللازمة للمناصب القيادية. وترتبط المرأة بالأنوثة النمطية، وفي هذه الحالة يتم التمييز ضد المرأة وفقدان مكانتها، والتي تبدوا أنها نتيجة للسلطة الأبوية. هذه الحالة من التمييز الجنسي التي تجسد الوصم، لا يمكن تغطيتها بمفهوم الهيمنة لأن الناس لا يدخلون بالضرورة في اختيار المرء بصورة تعسفية، بدلاً من ذلك، يحرمون من فرص معينة مثل الارتقاء إلى مناصب السلطة بسبب جنسهم[٣].

٢. التسلسلات الهرمية للتقدير والاعتراف

عندما يفكر دعاة المساواة العلائقية في التسلسلات الهرمية للتقدير، فأنهم يهتمون بتسوية المواقف والوصم، الذي يبدو أنه يتعارض مع الالتزامات الأساسية في العلاقات. ولكن قد يكون هناك أيضاً تفاوتات أكثر دقة في التقدير/احترام، التقييم لا تنطوي على دونية أولئك

(1) Ibid,P.60
(2) Xwanpu Zhuang" *What is Living as Equals: An Account of Relational Egalitarianism*", Doktor of Philosophy, University of Graduate College of Bowling,CH.1: Replay To Nath's Account of Relation of Equality,(2023),Pp.15-16
(3) Ibid,P.16

الذين هم في الدرجات الدنيا من التسلسل الهرمي ولكن لا يزال هناك تقييم سلبي لهؤلاء الأفراد. على سبيل المثال، أولئك الذين لديهم مهارات ومواهب ومظاهر معينة كالجمال والقامة،... وما إلى ذلك، غالباً ما يحضون بتقدير كبير، ويتم حجب هذه التقييمات الإيجابية عن الآخرين[١]. ويجادل البعض بأن مثل هذه التسلسلات الهرمية يختلف التقدير عن تلك التسلسلات الهرمية التي تُشير إلى الوضع الأدنى أو أعلى للأفراد. في حين أن عدم المساواة في احترام التقييم لا ترتبط بمكانة أدنى أو متفوقة وبالتالي لا يبدوا إشكالية مباشرة من منظور المساواة الذي يقترح البعض أنه يمكن أن تؤدي إلى مشاعر الدونية بين أولئك الذين يفتقرون إلى التقدير وبالتالي يقّوضون علاقات المساواة بين المواطنين. لهذا السبب، يجادل البعض بأن المجتمعات المتساوية لن تشجع التسلسل الهرمي للتقدير، على سبيل المثال، من خلال إقامة حسابات للجمال، أو من خلال تسليط الضوء على مواهب محددة. هذا يُشير إلى نهج أكثر تطلباً لعدم المساواة في التقدير[٢].مع ذلك، تُعتقد أنه من الصحيح أن يُنظر إلى الأفراد ذوي خبرة الأكبر في بعض المجالات على أنهم متفوقون في أمر ذات صلة، أو قد نعتقد أنه من الصواب مكافأة الأفراد على هذا التمييز.مثلاً ، ضع في اعتبارك جائزة(نوبل) التي تُعترف علناً بالمساهمات الفردية في المجال ذي صلة[٣].

أما فيما يتعلق بمسالة الاعتراف، إن السبب في أن دعاة المساواة العلائقية- حسب اعتقاد **صامويل شيفلر**(*) يمكن أن يأخذ بحق قضايا مع بعض أوجه عدم المساواة في المكانة على اساس احترام الاعتراف هو أن معاملة بعض سمات أو خصائص الأفراد على أنها صفات جيدة أو سيئة هو في حد ذاته فشل في احترام الاعتراف. الفكرة هنا هي أنه إذا تعاملتُ مع خصائص معينة لك، مثل عرقك أو جنسك كأساس للتقييم أو عدمه، لا اعتراف بشكل مناسب بمكانتك الأخلاقية الأساسية المتساوية، يعترف البعض بأن القدرات والسلوك الطبيعي البحث الذي يظهرها ليست أهدافاً مناسبة لاحترام التقييم، وعلى الرغم من أن هذا قد يكون صحيحاً، فمن الصحيح أيضاً أن الأفراد يمكنهم منح الاحترام التقييم للأشياء غير الصالحة لذلك. والاعتراف بالاحترام الذي ندين به للأفراد بحكم مكانتهم الأخلاقية الأساسية المتساوية يؤسس الادعاء بأنه لا ينبغي لنا أن نمنح مكانة أقل على أساس بعض الخصائص التعسفية التي

(1) Jessica Flanigan" *Socical Equality and The Stateless Cocity*", Journal of Moral and Political Philosophy, Vol.15, University of Richmond,(2022), P.5
(2) Ibid,P.5
(3) Davied Sobel , Peter Vallentyne and Steven Wall" *Power and Equality*" In Oxford Studies in Political Philosophy, Vol.5,(Spring 2019),P.6-7
* صامويل شيفلر(Samuel Scheffler 1951-) استاذ في مجال الفلسفة الأخلاقية والسياسية بجامعة نيورك.

إذا فهمت بشكل مناسب، لا تصلح للتقيم من الأساس[١]. لدعم هذا الادعاء، قد نفكر في تأثير الذي يمكن أن تحدثه الاختلافات التعسفية في الوضع/المكانة الاجتماعي على آفاق الحياة الفردية. لا يتطلب الأمر أي قدر من الخيال لتصور مجتمع يمنح فيه اعضاء عرف معين مكانة أكبر لأشخاص من أعضاء عرق مختلف، لمجرد عرقهم. قد لا ينكر اعضاء هذا المجتمع أن الأفراد من عرق الذين حصلوا على تقييم نسبي أقل يفتقرون إلى مكانة أخلاقية. على هذا النحو، وبالتالي لا ينكرون صراحة احترام الاعتراف بالمكانة المتدنية. ولكن مع ذلك قد تكون الاختلافات في آفاق حياة اعضاء الأعراق المختلفة في هذا المجتمع مرفوضة على أساس احترام الاعتراف. في المقام **الأول**، يمكن أن تؤدي الاختلافات في التقييم النسبي إلى اختلافات في الفرص بين اعضاء الأعراق المختلفة. مرة أخرى، لا يتطلب الأمر أي قدر من الخيال لتصور اعضاء من العرق الأكثر احتراماً يشغلون مهناً مرغوبة أكثر، ولديهم ثروة أكبر، ولديهم إمكانية الوصول إلى فرص أفضل بشكل عام. وفي المقام **الثاني**، التقييم هو في حد ذاته غير مرغوب فيه، وبقدر ما تحرم بعض الأفراد من هذا الخير لأسباب غير مناسبة، فإن لديهم مطالب ضدنا بالتصحيح. وخلاصة القول، إن الاختلاف في المركز القائمة على خصائص غير صالح للتقييم يمكن أن تكون مرفوضة على أساس احترام الاعتراف لسببين: **أولاً**، يمكن أن تؤدي الاختلافات النسبية في احترام التقييم إلى اختلافات في الفرص المتاحة للأفراد لمتابعة مصالحهم، وبقدر ما تكون هذه الأخيرة مرفوضة على أساس احترام الاعتراف، فإن المركز الممنوح بشكل خاطئ مرفوض بحكم أنه يؤدي إلى تلك الاختلافات المرفوضة في الفرص. **ثانياً**، قد يكون المركز والتقييم الذي يتكون منه في حد ذاته سلعة مرغوبة بشكل معقول من قبل الأفراد والاعتراف بالاحترام يؤسس المطالبات بهذا الخير، وهي ادعاءات لا يمكن الوفاء بها عندما تتميز بشكل تعسفي الأشخاص على أنهم يمكن تقديرهم نسبياً أو لا على أساس خصائص غير صالحة لاحترام التقييم واعطاء أهمية للتفردهم[٢].

عموماً يقدم التفرد حقيقة اجتماعية جديدة، تحدد الممارسة السياسية والعمل الاجتماعي. ينشغل البشر بتعريف أنفسهم من خلال اختلافاتهم عن بعضهم البعض ويسعون إلى الاعتراف"بصفاتهم الفردية" من خلال الاستفادة من حقوقهم السياسية والمدنية. يعكس النضال من أجل الاعتراف بالتفرد المساواة في التفرد كحقيقة وقيمة. بما أن في الواقع(الجميع) متشابهون بحكم كونهم كبشر ولا يضاهون، يجب أن نرى ذلك بشكل معياري أن الأفراد مجهزون بالأدوات التي يحتاجونها لتحقيق الاستقلالية. إن التحول الاجتماعي من الاهتمام أكثر ما لدينا من قواسم مشتركة مع الآخرين إلى ما يميزنا. لذا ان اكبر مصدر للقلق للمساواة

(1) Samul Sheffler" *What Is Egalitarianism*?", Philosophy and Public Affairs Journal, No.1, (Wenter 2003),p.11 https://www.jstor.org/stale/3558033
(2) Ibid,Pp.13-14

العلائقية هو عدم المساواة في الاعتراف وآثار عدم المساواة الناتجة عن رفض الاعتراف[١]. وعليه نجد أن سوء الاعتراف بالتقدير هو شكل حديث مميز من أشكال عدم المساواة، في الواقع، والأكثر خطورة. علاوة على ذلك، فإن الإتجاه المتزايد في لغة الاعتراف، الذي اطلقه منذ عقود(**تشارلز تايلور وأكسل هونيت**) يخدم كدليل على التشخيص الاجتماعي للتفرد. هذه الحقيقة من التفرد تؤدي مباشرة إلى أهمية المعاملة بالمثل، الركيزة المفاهيمية الثانية للمساواة العلائقية[٢]. يعامل هذا الجزء من المساواة بعبارات إيجابية على أنها(الالتزام المتبادل) مشيراً إلى أن دوافعنا للعمل ليست مجرد احترام الذات ولا تتعلق بغيرها حقا، فتجربتنا الأخلاقية يقع بين الأنانية والإيثار، مما يجعل من الممكن" مبدأ التوازن في العلاقات الاجتماعية". وتدعوا هذا الانثروبولوجيا إلى إنتاج سلع علائقية مثل الاحترام والاعتراف، والتي يمكن تحقيقها من خلال المشاركة المتبادلة وحدها[٣]. وتنبع أهميتها ايضاً من حقيقة التفرد المنتشرة، والحاجة الاجتماعية المشتركة إلى احترام فردية الفرد والاعتراف بها. هنا، تتألق لحظة واقعية من خلال الحساب المعياري، لأنه نجد أن الحكم الذاتي مرفوض كفئة سياسية ممكنة بالنظر إلى الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي ان البيئة الاجتماعية تتشكل بطريقة غير متجانسة وتخضع لمطالب لا يختارها أي فرد. هذا سبب آخر لعدم وجود خيار لنا سوى تصور المساواة من الناحية العلائقية، بدلاً من الاستقلال المتساوي أو الاستقلال الذاتي المتساوي. وبالمثل، يجب إعادة تصوّر الحقوق والواجبات الممنوحة لنا كأفراد في إطار توقعات المعاملة بالمثل، بحيث تكون وسيلة" لإنتاج مجتمع المعاملة بالمثل، حيث يمكن توحيد التزام كل شخص وفرديته بشكل متزامن". وبالتالي، فإن أزمة المساواة هي أيضاً أزمة المعاملة بالمثل، لأنه من خلال مبدأ المعاملة بالمثل يتم تصوّر المساواة العلائقية. وتضيع هذا المعاملة بالمثل عندما يكون الناس إما متحمسين لتجنب دفع نصيبهم العادل كأعضاء في المجتمع، أو عندما تكون هناك انعدام الثقة في عدالة المؤسسات، وهي مشكلة ينظر اليها في الشرعية الديمقراطية والحكم الرشيد[٤]. وعليه يمكن القول، ان هذا الرأي المعياري للمساواة العلائقية يؤمن بقوة الانسجام للمساواة العلائقية عندما يتعلق الأمر بالظروف العامة للمجتمع، ويطمع مشروعهم في المساواة إلى بناء مجتمع أقوى وأكثر توحداً، كذلك جعل العالم مكاناً أكثر هدوءاً وأقل خطورة وأكثر بهجة. وأن مقترح **تايلور** في الإيمان نحو المساواة العلائقية لأسباب تتعلق بالاستقرار تجعل بحثه للمساواة العلائقية حكيمة جزئياً.

---

(1) Qtd.in: Johannes Hoerning" *Genealogy and Politics of Equality: Rosanvallo's Relational Egalitarianism*" University Cambridge UK,(Press 2022), Pp.37-38

(2) Ibid,P.39

(3) Ibid,Pp.39-40

(٤) بالنظر إلى أن الشرعية الديمقراطية والحكم الرشيد يعتمدان على قدرة النظام على إنشاء مجتمع متساو والحفاظ عليه. ويقال أن الانحرافات عن هدف المساواة تسبب أزمة الشرعية للمؤسسات الديمقراطية حتى لو اتبعن إجراءات ديمقراطية إلى حد كبير. للمزيد من الناقشة حول هذا الموضوع ينظر: المرجع نفسه ص ٤٠.

٣. التسلسلات الهرمية للمعاملة بالمثل والاحترام المتساوي

بادئ ذي بدء، نحتاج إلى توضيح ما يعنيه "إعطاء اهتمام المرء وزنا أقل من الآخرين" في الأفعال والسلوكيات. لا يعني ذلك أن المعاملة المتساوية مطلوبة في كل مكان، حيث يبدوا بعض التحيّز في الحياة العادية مسموحاً به. مثلاً، يجوز لنا اختيار مشروب لصديق بدلا من شخص غريب عندما يمكننا شراء مشروب واحد. لكن معاملة المرء بشكل متساوي يبدو أنه مطلب اخلاقي يجب أن نطيعه طوال الوقت. الفشل في معاملة شخص ما باحترام متساو يجعله يشعر بالنقص في الوضع الاجتماعي، ويرافقه بالضرورة وصمة عار[١]. لذا يعتقد بعض من دعاة المساواة العلائقية أن التمييز بين الاحترام والتقدير له صلة بالمساواة الاجتماعية. وأن الاحترام شرط ضروري للمساواة الاجتماعية لأنه يجب منح احترام لجميع الأشخاص. إن عدم الاحترام الأشخاص يمثل بالضرورة إشكالية أخلاقية، لأن التسلسل الهرمي للأحترام دائما ما يكون إشكالية، حيث أن الاحترام المتساوي مطلوب للعيش على قدم المساواة. يميز دعاة المساواة العلائقية بين نوعين من الاحترام: الاعتراف بالاحترام واحترام التقييم. بشكل عام، يتكون احترام الاعتراف من"اعطاء الاعتبار المناسب أو الاعتراف ببعض السمات الموضوعية"، بينما يتكون احترام التقييم من"التقيم الايجابي للشخص أو صفاته". عادة ما يتم التعبير عن احترام الأشخاص في المواقف ومدونات السلوك التي تعترف بهوية الفرد. على سبيل المثال، يجب أن ينهض الحاضرون في قاعة المحكمة عند وصول القاضي، مما يدل على أنهم يحترمون الشخص كقاض. إن معاملة شخص ما باحترام متساو تعترف بالقيمة الأخلاقية المتساوية للفرد ومكانته الأخلاقية(والمواقف الاجتماعية في سياقات مختلفة). عادة ما تعني معاملة المرء باحترام متساوي إعطاء الاعتراف المناسب بمصالح الفرد الهامة أو معاملتها بشكل مناسب في الممارسة العملية[٢].

اما فيما يتعلق باحترام الذات والمعاملة بالمثل، نبدأ فيما يعني احترام الذات، فبالإضافة إلى الاعتبارات التي قد أخذها دعاة المساواة العلائقية في الاعتبار، هناك ايضاً يمكن ان تكون متطلبات إضافية للمساواة العلائقية وقد تتطلب المساوا العلائقية إلى: **أولاً،** الأفردا لديهم معتقدات معينة عن الآخرين، فالمعتقدات التي تنطوي على تميّز تخطىء اهدافها. **ثانياً،** قد يكون للمساواة العلائقية آثار على كيفية ارتباط الناس بالأخرين. ففي حين أن الكثير من التركيز للأدبيات العلائقية كان على المواقف تجاه الآخرين، تشير الأدبيات ايضاً إلى المواقف المتعلقة بالذات كعنصر مهم من في أدبيات المساواة العلائقية. على سبيل المثال، تتشكل عدم المساواة الاجتماعية جزئياً، على الأقل، من خلال مواقف الناس تجاه الآخرين وتجاه أنفسهم. فاحترام الذات لدى الأفراد هو موقف يراه العديد من دعاة المساواة العلائقية

(1) Xuanpu Zhuang" *What is Living as Equals*?:Op.Cit,Pp.29-30
(2) Ibid,P.31

مهم بالنسبة لهم لأن هذا ما تقتضيه العدالة لأن العدالة تقوم أيضاً على احترام الذات[١] [وهذا ما نصت عليه العدالة عند جون رولز وتحديده لمعايير الديمقراطية]. هذا ما نرجع اليه لاحقاً عند مناقشة العلاقة بين المساواة العلائقية والمعايير الديمقراطية. أما بالنسبة للمعاملة بالمثل والرعاية، فإن المطلب المركزي للمجتمع هو ان يهتم الناس ببعضهم البعض. تعبر هذه الرعاية الاجتماعية عن وعي، ويمكن قراءة فكرتها الأساسية على أنها"لا يمكنني أن أكون صديقك دون أن نهتم أنا وأنت بأني أهتم بك وأنك تهتم بي". وهنا أشار **جيرالد كوهين**(*) إلى أن الرعاية المجتمعية تتكون من نموذجين: **الأول**، هو الحد من عدم المساواة، فإذا كانت فجوة عدم المساواة كبيرة بما يكفي وكان النفاق واسعاً، فستضل تقوّض العلاقات بين الناس، وفي النهاية تضر بالمجتمع. لن يتمكن الأغنياء والفقراء من الاستمتاع بالمجتمع بأكمله. قدم **كوهين** مثالاً على ذلك، ضع في اعتبارك أن شخصاً ما يقود سيارة مريحة إلى العمل والآخر يستقل حافلة مزدحمة للعمل كل يوم. إذا تعطلت سيارة الشخص الأول ذات يوم، فسيتعين عليه ركوب الحافلة مثل الشخص الثاني. عندها يمكنه أن يشكو لأصدقائه الذين يقودون سياراتهم إلى العمل كل يوم حول مدى فضاعة السفر بحافلة مزدحمة؛ لكنه لن يكون قادراً على تقديم الشكوى مباشرة إلى مثال الشخص الثاني لأنهم يفتقرون إلى وضع الشخص الأول[٢]. النموذج **الثاني** هو شكل مجتمعي من المعاملة بالمثل. وقارنه **كوهين** مع المعاملة بالمثل في مجال السوق. ما يسود في السوق هو علاقة ربحية، ولكن ما يسود في المجتمع هو علاقة غير ربحية من خلالها يعطي المرء ما يحتاجها الآخر. اشار **كوهين** إن المجتمع يناهض مبدأ السوق، فالسوق يحفز المساهمة الإنتاجية ليس على اساس الالتزام تجاه إخوانه من البشر والرغبة في خدمتهم، ولكن على أساس مكافئة نقدية غير شخصية. أما المجتمع فإن الناس يحترمون بعضهم البعض ليس للحصول على مزايا مادية؛ وإنما لأنهم يحتاجون إلى خدمات بعضهم البعض. الدافع الأساسي لهذين النوعين من المعاملة بالمثل مختلف تماماً. إن دافع المعاملة بالمثل في السوق هي الجشع والخوف، في حين أن دافع المعاملة بالمثل المجتمعية هي الزمالة والمعاملة بالمثل[٣]. وهو ما يُبيّن الأهمية القصوى لمجتمع جيد، ويتجسد بشكل اعمق في مقولة الاشتراكيين"من الكل حسب قدرته إلى الكل حسب حاجته" يعكس هذا الشعار الفصل بين المساهمة والكسب، ففي مجتمع يتم فيه تنظيم العلاقات الإنسانية من خلال المعاملة بالمثل ، فالناس يشكلون حاجة بعضهم البعض، ولا ينصب التركيز فقط على كيفية أدائهم ولكن أيضاً على كيفية تعاملهم مع بعضهم البعض. وهكذا يتوقف الخوف والجشع عن أن يكونا

(1) Jessica Flanigan" *Social Equality and The stateless society* " Op.Cit,Pp.7-8

* جيرالد كوهين(Gerald Allan Cohen 1941-2009) فيلسوف سياسي ماركسي من عائلة يهودية شيوعية، ولد في مونتريال(كندا) وتوفي في اكسفورد(المملكة المتحدة)، درس له إزايا برلين.

(2) Jiangjn Chen" *Luck Egalitarianism and Relational Egalitarianism: An Internal Tension in Cohen's Theory of Justice*", P. 231 https://auk.2020-0009//Analyse

(3) Ibid, Pp.230-231

الدوافع المهيمنة في حياتهم اليومية ويحل محلها الاهتمام المتبادل المقبول صورياً[١]، وهذا ما تطمح اليه دعاة المساواة العلائقية تطبيقه في المجتمع.

٤. التسلسلات الهرمية في السلطة والمكانة

جادل عدد من المنظرين الديمقراطيين بأن قيمة المساواة العلائقية توفر أساساً حاسماً للمجتمعات السياسية لتبني المؤسسات الديمقراطية، ومع ذلك، أنه من المرغوب فيه أخلاقياً أن يقف الأفراد على قدم المساواة في علاقاتهم. ثم يقال أن عدم المساواة في السلطة السياسية يقوض من قيمة المساواة العلائقية. فمثلاً، ترى **جيسيكا فلانغن**[*] أنه يجب على دعاة المساواة العلائقية إعادة تفكير في دعمهم للمؤسسات السياسية الديمقراطية وذلك لعدة أسباب: **أولاً**، لن يدعم دعاة المساواة العلائقية استخدام إجراءات ديمقراطية لأتخاذ قرارات جماعية في سياق العلاقات الخاصة. **ثانياً** ترسخ المجتمعات الديمقراطية أوجه عدم المساواة في المركز بين المواطنين وغير المواطنين، وفي بعض الأحيان بين الأكثرية والأقلية. على الرغم من أن الديمقراطية تتساوى في المكانة، إلا أنها تفضي طابع مؤسسي على أشكال القمع الأخرى وتكثفها. **ثالثاً**، نسبة إلى الوضع الرأهن، يجب على دعاة المساواة العلائقية دعم سيطرة الحكومة أقل على حياة الناس، وهذا يعني أقل ديمقراطي[٢]، وبالتالي من أجل الحفاظ على المساواة العلائقية، يجب أن يكون لدينا مؤسسات ديمقراطية لتحقيق مساواة في السلطة السياسية، وبالتالي تتطلب المساواة العلائقية اتخاذ القرارات الجماعية بشكل ديمقراطي[٣]. تأتي مخاوف دعاة المساواة العلائقية من أن عدم المساواة في السلطة يؤدي إلى ظهور عدم المساواة في المكانة، تظهر هذه النقطة أن دعاة المساواة العلائقية لديهم سبب لقبول المؤسسات الديمقراطية؛ لأن مؤسسات غير الديمقراطية ستسبب عادة عدم مساواة أخلاقية في المكانة[٤].
ومن هنا يبرز سؤال مهم: **ما هي العلاقة بين الديمقراطية والمساواة؟ وما هي معاييرها؟**

يأتي تبرير المساواة الديمقراطية من حجة تظهر أن الأفراد داخل بعض المجتمعات السياسية ملزمون بإتخاذ قرارات جماعية داخل المؤسسات الديمقراطية. تعمد المساواة العلائقية بتقديم مثل هذه الحجة، لأنها حجة تركز على تبرير المساواة العلائقية للديمقراطية. يناشد الإدعاء العلائقي بأن المجتمع لا ينبغي أن يحكمه التسلسل الهرمي الاجتماعي، وبالتالي

---

(1) Ibid, P.231

* جيسيكا فلانغن(Jessica Flanigan) استاذة دراسات القيادة والفلسفة السياسية والقانون كرسي(ريتشارد موريل)في الأخلاق والقيم الديمقراطية في جامعة ريتشموند.

(2) Jessica Flanigan" *Social Equaliti and The Statelees*",Op.Cit, P.2

(3) Daniel Viehoff *" Democratic Equality and Political Authority"*, Philosophy and Public Journal, No.15, (Fall 2014),P.76

(4) Davied Soble, Peter Vallentyen and Steven Wall*" Power and Equality"*, Op.Cit,P.29

فإن مطالبهم تتطلب بأن يكون للمواطنين سلطة سياسية متساوية[١]. بالنظر إلى عدم المساواة في السلطة سيؤدي إلى عدم المساواة في المكانة. هنا قد ينشأ اعتراض جديد التالي: عادة ما تسمح المؤسسات الديمقراطية بعدم المساواة في السلطة[وهذا أمر مفروغ منه] تتطلب معظم الأنظمة الديمقراطية من أفراد معينين شغل المناصب يمارسون فيها السلطة على المواطنين العاديين، مثل المشرعين والقضاة ومن يمارسون السلطة التنفيذية. وبما أن هؤلاء الأفراد سيتمتعون بسلطة نسبية أكبر على الآخرين، فمن الرواية المذكورة اعلاه سوف يترتب على ذلك أن المسؤولين السياسيين الديمقراطيين سيتمتعون بقوة بوضع اجتماعي أكبر من أولئل الذين يمارسون عليهم السلطة. إذا كان أنصار المساواة العلائقية ملتزمين بإدانة جميع أوجه عدم المساواة في المكانة، وبالتالي يعترضون على عدم المساواة في السلطة بقدر ما تسبب عدم المساواة في المكانة، فعليهم أن يلتزموا بإدانة المؤسسات الديمقراطية ايضاً، لأن مثل هذه المؤسسات ستؤدي مع ذلك إلى بعض أوجه عدم المساواة في السلطة، وبالتالي إلى عدم المساواة في المكانة. تُسمّي **إليزابيث أندرسون**(*) هذا الاعتراض ب"الهزيمة الذاتية"[٢]. قد يكون هناك ردان لمثل هذا الاعتراض على الهزيمة الذاتية: **الأول**، قد نقوم ببساطة بتضيق نطاق المؤسسات المسموح بها على اسس المساواة العلائقية للديمقراطية المباشرة. فيما يتعلق بهذه الحجة، قد نتفق على أن عدم المساواة في السلطة بين الممثلين والمواطنين المنتخبين ديمقراطياً يؤدي إلى عدم مساواة مفوضة في المكانة، ثم نرى أنه نتيجة لذلك لا يسمح إلا بشكل جذري-كما تجادل أندرسون- من الديمقراطية المباشرة. فقط تلك الترتيبات الديمقراطية التي لا تعترف بأي عدم للمساواة في السلطة على الإطلاق ستكون مسموح بها على هذا الرأي[٣]. و**الثاني**، قد يكون عدم المساواة في المكانة الناتج من عدم المساواة الديمقراطية في السلطة مبرراً على اساس المساواة العلائقية. إن ما يتعلق بهذه الحجة، يجادل **صامويل شيفلر** بأن اعتراض الهزيمة الذاتية بإظهار أن عدم المساواة في المكانة التي تنتج عن عدم المساواة في السلطة المرخصة ديمقراطياً يمكن تبريرها. بمعنى، أنه إذا كان من الممكن الاعتماد على(الوضع الاجتماعي العام) لشرح السبب في أن عدم المساواة في المكانة الناتج من عدم المساواة في السلطة المرخصة ديمقراطياً لا يمكن الاعتراض عليها على أسس المساواة العلائقية[٤]. هنا يحذو **شيفلر** حذو إدعاءات **أندرسون** عندما أكدت أن جميع البالغين الأكفاء

(1) Daniel Viehoff, Op.Cit,Pp.79-80

* إليزابيث أندرسون(-1959 Elizabeth Anderson) فيلسوفة أمريكية متخصصة في الفلسفة السياسيةوالأخلاق والفلسفة النسوية في جامعة مشيغان، مشرفها في الدكتوراه جون رولز.

(2) Elizabeth Anderson" *What is The Point of Equality ?"*, Source Ethics, Vol.109,No.2(Jane1999), Published by: The University of Chicago Press, P.312 https://www.jstor.org/2989479

(3) Ibid,Pp.312-313

(4) Samuel Sheffler" *What Is Egalitarianism?"*, Op.Cit,P.21

هم وكلاء أخلاقيون متساوون. بالمثل يجادل **شيفلر** إن المثل الأعلى للمساواة العلائقية يدعي أن العلاقات الإنسانية يجب أن تتم على أساس افتراض أن حياة الجميع متساوية في الأهمية، وأن جميع أعضاء المجتمع يتمتعون بمكانة متساوية. فالوضع المتكرر للمساواة العلائقية هو أن الخلافات الدونية والتفوق الاجتماعي غير مناسب بين أنداد الأخلاقيين. هذه الفكرة ترى أن عدم المساواة في المكانة مرفوض لأنها تحرم الأفراد من السلع والعلاقات القيّمة دون سبب وجيه. وبالتالي فإن معارضة المساواة العلائقية لعدم المساواة في المكانة ترتكز على على الاحترام بالوضع الأخلاقي الأساسي المتساوي للأفراد، وهذه المكانة الأخلاقية الأساسية المتساوية تتطلب احترام الذات. وبالاعتراف باحترام المكانة الأخلاقية الأساسية المتساوية للأفراد، وينظر اليهم باعتبارهم اشخاصاً يتمتعون بالكرامة، ويتطلب الاعتراف بتلك الكرامة أن نأخذ في الاعتبار المصالح الفردية باعتبارها تضع قيوداً على مداولاتنا وسلوكنا[١] [هذه المسألة نرجع اليها لاحقاً بتحليل أكثر تفصيلا]. وهكذا يكشف فيما قدمناه ما تتطلبه المساواة العلائقية عن معيار أخلاقي مشترك للحكم على ما إذا كانت عدم المساواة في المكانة مبررة أخلاقياً أم لا، فالوضع المتكرر لهذه الرويات هو أن الأفراد لا يمكنهم قبول بعض أوجه عدم المساواة في المكانة، مع التأكيد أيضاً على مكانتهم الأخلاقية الأساسية المتساوية.

فعدم المساواة في المكانة الذي هو نتيجة عدم المساواة في السلطة المرخصة ديمقراطيا سيكون متوافقاً مع الاعتراف بالوضع الأخلاقي الأساسي المتساوي للأفراد. وعليه يمكن تحديد سببين للاعتقاد بأن هذا التوافق سيتحقق: **الأول**، تصميم الإجراءات الديمقراطية بطرق تحترم علناً الوضع الأخلاقي المتساوي للرعايا. و**ثانياً**، عادة ما يخضع أولئك الذين يتمتعون بسلطة مرخصة ديمقراطياً للمساءلة أمام أولئك الذين يمارسون سلطتهم عليهم، ويهدف هيكل المؤسسات الديمقراطية إلى تعبير عن احترام الوضع الأخلاقي المتساوي للأفراد ومن خلال منحهم فرصاً متساوية للتأثير على صنع القرار الجماعي، ومن خلال جعل هذه المساومة علنية، وحتى إذا أدى اتخاذ القرار إلى عدم المساواة في السلطة تؤدي بعد ذلك إلى عدم المساواة في المكانة، فإن عدم المساواة في المركز هذه لن تفشل في احترام الوضع الأخلاقي الأساسي المتساوي للأفراد، لأن عدم المساواة في المركز هو نتيجة لإجراء يعبر علناً عن احترام الوضع الأخلاقي المتساوي للأفراد[٢].

(1) Ibid,P.22

(2) Thomas Christiano'' *The Constitution of Equality :Democratic Authority and its Limits''*, CH.3: Democracy as the Public Realization of Equality,(Oxford: Oxford Univesity,Press 2008),Pp.102-103

يجادل **توماس كريستيانو**(*)، بأن المؤسسات الديمقراطية، وما يصاحبها من عدم المساواة في السلطة تُلبّي شرط المساواة العامة. تتطلب المساواة العامة أن يعامل الأفراد على قدم المساواة [١]. وبهذا المعنى، تفي المؤسسات الديمقراطية بشرط المساواة العامة لأنها تأخذ على محمل الجد الاحكام المتنوعة في كثير من الأحيان للجميع فيما يتعلق بكيفية تنظيم المجتمع بطريقة عامة من خلال منح الجميع رأياً متساوياً. ومن ثم، فإن أوجه عدم المساواة في السلطة المنتخبة ديمقراطياً لا تفشل في التعبير علناً عن احترام الوضع الأخلاقي الأساسي المتساوي للجميع لأن المؤسسات التي تؤدي إلى عدم المساواة هذه مبررة على وجه التحديد على تلك الأسس[٢]. لقد ضمنت العملية الديمقراطية بالفعل للمواطنين وضعهم العام المتساوي من خلال تلبية قيمة المساواة العامة، في حين أن وضع الأفراد قد يكون غير متساوي بالفعل، ولا يكون لأي فرد فيه مكانة أخلاقية أدنى بأي شخص آخر[٣]. السبب **الثاني** للأعتقاد بأن عدم المساواة في المكانة الناتج عن عدم المساواة في السلطة المرخصة ديمقراطياً لا يستخفف بالوضع الأخلاقي الأساسي المتساوي للأفراد وهو أن أولئك الذين يمارسون السلطة يخضعون للمساءلة من قبل أولئك الذين تمارس عليهم السلطة. والفكرة هي أنه إذا كان لدى X سلطة على Y ولكن سلطة X مفوضة أو موكلة إليه من Y فأن عدم المساواة في الوضع الناتج لن يشكل فشلاً في احترام الاعتراف. ففي حالة الديمقراطية، هناك شعور بأن سلطة الممثليين الديمقراطيين ليس سلطتهم أصلاً؛ بدلاً من ذلك، إنها سلطة المواطنين الموكلة أو المفوضة إلى الممثل. وبالتالي سيكون للمثل سلطة أكبر من الناخب، بنفس الطريقة التي قد يكون لديك أموال أكثر مني بعد أن اعطيتك قرضاً. على الرغم من أنك قد تمتلك المزيد من السلطة أو المال، إلا أنني لن استنتج من هذا الوجه أن لديك مكانة أكبر، وحتى لو فعلت ذلك، يبدوا أن الاختلاف في الوضع لا يشكل فشلاً في احترام الاعتراف[٤]. لكن كما نعتقد جميعاً[وفي العالم الواقعي] فعندما يعطي الناخب صوته للممثل، فإن الممثل قد لا يرد بالجميل نفسه، وفي نهاية المطاف يرى نفسه أعلى مكانة وسلطة من الناخب أو المواطنين عامة، وتاريخ مفهوم السلطة يساند هذا الرأى، وهذا هو الإشكلية الفعلية على طول الزمن.

ففي حالة السياسة الديمقراطية، هناك مخاطر إساءة استخدام الثقة أو التفويض. وعلى الرغم من وجود آليات للمساءلة، فإن الممثلين غالباً ما يسيؤن استخدام سلطتهم لتحقيق مكاسب أكبر في السلطة والمكانة، وقد لا يخضع للسيطرة الديمقراطية التي تكون بها السلطة

* توماس كريستيانو(Thomas Christiano) استاذ الفلسفة في جامعة أريزونا، تركز أبحاثه على الفلسفة الأخلاقية والسياسية مع التركيز على النظرية الديمقراطية.

(1) Ibid,P.103
(2) Thomas Christiano, *CH.2: Social Justice and Public Equality*, Pp.88-89
(3) Ibid,P.95
(4) Ibid,Pp.95-96

الديمقراطية الشرعية، وبالتالي قد تؤدي إلى عدم المساواة في المكانة. لتفادي ذلك يجب إنشاء أليات فعالة للمساءلة، ومع هذا أن الترتيبات الديمقراطية تخفف من سلطة المسؤولين وتقدم نطاقاً أكبر من المساءلة من البدائل الأقل ديمقراطية، مثل الملكية والارستقراطية، وما شابه ذلك. وهذا ما يجعل أن تكون المؤسسات الديمقراطية غير مرفوضة عند العلائقيين. لأن عدم المساواة في المكانة هي نتيجة للسلطة التي تخضع للمساءلة أمام أولئك الذين يمارس عليهم السلطة، مما يجعل في نهاية المطاف أولئك الذين يتمتعون بمكانة أكبر مسؤولين أمام أولئك الذين يتمتعون بمكانة أقل، مما يقوض الادعاء بأن الثانية هم أقل شأناً من الناحية الأخلاقية. وتؤكد هذه الادعاءات-بدلاً من أن تنكر- المكانة الأخلاقية المتساوية للأفراد [1].

تقودنا تلك الملاحظات الأخيرة إلى تحديد جديد يتعلق بتبرير المساواة العلائقية للديمقراطية، ورأينا أنه لا يجب بالضرورة أن تكون عدم المساواة في الوضع الاجتماعي مرفوضة أخلاقياً حتى على أساس المساواة العلائقية. ويرون أن المؤسسات الديمقراطية لها خصائص تحسينية معينة تجعل من القضية أن أي عدم مساواة في المكانة ناتجة عن مؤسسات الديمقراطية تعمل بشكل مناسب في احترام الاعتراف، وبالتالي فهي غير مرفوضة اخلاقياً. وهذا ما يجعل دعاة المساواة العلائقية ان تفضل المؤسسات الديمقراطية على البدائل غير الديمقراطية. لأن الترتيبات الديمقراطية له آليات للأعتراف العلني بالمساواة الأخلاقية الأساسية بين الأشخاص، لأن التوزيع المتساوي للسلطة يجعل من الاعتراف العلني أكثر صدقاً؛ في المقابل يمكننا أن نتوقع في المؤسسات غير الديمقراطية أن تُسيّر ظهور عدم المساواة في المركز بدرجة أكبر من الترتيبات الديمقراطية. وبهذا يتبين أن انصار المساواة العلائقية يلتزمون بالمعايير الديمقراطية التي بموجبها يحق لكل شخص المشاركة في المناقشة المفتوحة كجزء من مشروع تقرير المصير الجماعي، ويجب الاعتراف بادعاء الجميع بأن يُسمع صوتهم ويعاملون باحترام متساو. إذن يلتزم دعاة المساواة العلائقية بشرط المساواة السياسية. إذ يتطلب الوقوف في علاقات المساواة السياسية أن يتمتع جميع المواطنين بالقدرات اللازمة للعمل كمواطنين متساوين في دولة ديمقراطية، ومن ثم فإن علاقات المساواة السياسية ستؤسس استحقاقات العدالة لكل ما هو ضروري للمواطنين للعمل على قدم المساواة في دولة ديمقراطية. وتصبح هذا الدعم لدعاة المساواة العلائقية للدولة الديمقراطية من متطلبات المهمة للمساواة العلائقية. ويمكن تسمية هذا النوع من العلاقات بالعلاقات الهيكلية.

بالإضافة إلى ذلك البعد المؤسسي، تتضمن المساواة العلائقية ايضاً بعداً عاطفياً، إذ تؤكد هذا البعد على أهمية الحب والرعاية والتضامن، حيث يرتبط الناس ببعضهم البعض على قدم المساواة، مما يعني أنه يجب عليهم التواصل مع بعضهم البعض بطريقة محبة وحذرة

(1) Niko Kolodny*" Rule Over None" CH.2: Social Equality and the justification of Dimocracy"*, Philosophy and Public Affairs,(Press 2014), P.311

وتضامنية بشكل مناسب، ويتجلى هذه العلاقات داخل المجتمع. لذا دافع **كوهين** عن مبدأ المجتمع ودفاعه هذا يظهر ميله نحو المساواة الاعلائقية، وبهذه الصفة اهتم بشكل خاص بتفسير العلاقات المتساوية ودعا إلى أن يحترم الناس بعضهم البعض ويعيدون النظر فيه. وشدد على أنه يجب على أولئك الذين يتمتعون بمكانة اجتماعية أعلى إعادة المعاملة مع ذوي المكانة الاجتماعية الأدنى على قدم المساواة لضمان أن يعيش الجميع في مجتمع حقيقي[١]. في هذا الصدد يقدم **كوهين** مثالاً عن مجتمع جامعة اكسفورد، ووصف مجموعتين من الأشخاص داخل تلك المجتمع: الأساتذة والموظفون، فالاساتذة هم أولئك الذين يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية ووظيفة لا ئقة، أما الموظفون عادةً ما كانوا في وضع اجتماعي أقل[على الأقل في مجتمع الجامعة]. فرغم تلك الاختلافات، يجب النظر إلى الجميع على قدم المساوة على الرغم من وضعهم الاجتماعي المتدني والاعتراف بهم على أنهم يستحقون الاحترام كالأساتذة. ذكر **كوهين** أن الأساتذة الذين يلتزمون بالطريقة هذه هم فقط لديهم حقاً روح المساواة[٢]، أي أنهم يقفون ويرتبطون على قدم المساواة.

II. المحور الثاني

الوقوف والارتباط على قدم المساواة

ترى المساواة العلائقية أن العلاقات المتساوية بين أفراد المجتمع هي هدفها الرئيسي، وعليه تدين العلاقات غير المتكافئة. ولكن كيف ينبغي أن نتصور علاقات المساواة؟ تُشير المساواة العلائقية إلى المثل الأعلى للعلاقات حيث يقف الأشخاص ويتواصلون مع بعضهم البعض على قدم المساواة. **ولكن ماذا يعني أن نقف على قدم المساواة؟ وماذا يعني الارتباط على قدم المساواة؟** نادراً ما يتم تحليل هذا المفاهيم المركزية. ونتيجة لذلك، تحتوي الأدبيات على مجموعة من الأفكار المتباينة التي تقاوم التحليل المنهجي. يطوّر دراسة هذا المحور سرداً مفاهيمياً للمساواة العلائقية من خلال تحليل مفاهيمها الأساسية. وإن الهدف من تحليل تلك المفاهيم يوفر إطاراً مفيداً لبناء نظريات موضوعية للمساواة العلائقية ولتنظيم المساهمات الأكاديمية لمنظري المساواة العلائقية. أولاً لابد من التمييز بين نوعين من العلاقات: العلاقات الهيكلية والعلاقات الشخصية. وبما أن المساواة العلائقية تعارض التسلسلات الهرمية الاجتماعية، فإن المناقشة للعلاقات الهيكلية تركزعلى أنواع مختلفة من الأوضاع مثل(الأخلاقية والسياسية والترتيبات الاجتماعية). أما العلاقات الشخصية يستوجب تحليل العلاقات على قدم المساواة من حيث الاعتبار والمعاملة، فعند التعبير عن وجهات نظرهم، يركز دعاة المساواة العلائقية على كل من الوقوف والارتباط على قدم المساواة. هذا يشير إلى

(1) Qtd,in: Jiangjn Chen'' *Luck Egalitarianism and Relational Egalitarianism''*, Op.Cit, P. 229
(2) Ibid,Pp.229-230

أن المساواة العلائقية تهتم بكل من العلاقات الشخصية والعلاقات الهيكلية بين افراد المجتمع، فإن هذا الأنواع المتميزة من العلاقات يستوجب توضيحهم ومن ثم تحليل ومناقشة العلاقة بينهم، وهذا هو الهدف الأساس من هذا المحور.

أولاً/ العلاقات الهيكلية: الوقوف على قدم المساواة

تُشير العلاقات الهيكلية إلى الطريقة التي يتم بها وضع المجموعات والأفراد بالنسبة لبعضهم البعض داخل هيكل من نوع ما. على سبيل المثال، العلاقة بين مدير الشركة والموظفين الذين يديرهم هي علاقة هيكلية لأنها تُشير إلى مناصبهم النسبية داخل الشركة. وقد تشير ايضاً إلى العلاقة بين الأفراد ومؤسسات الدولة[١]. فالسؤال المهم بالنسبة لدعاة المساواة العلائقية وهو **ما يعنيه الوقوف على قدم المساواة باعتبارها مسألة تتعلق بمفهوم الوضع أو المكانة؟** للإيجابة على هذا السؤال يتطلب النظر فيما يعنيه أن نكون متساوياً. يمكن للأفراد أن يكونوا متساوين مع بعضهم البعض بطرق مختلفة ومن حيث أنواع مختلفة من الأوضاع، بما في ذلك الأوضاع(الأخلاقية والقانونية والسياسية) على سبيل المثال، من الشائع الاعتقاد بأن الأشخاص متساوون أخلاقياً من حيث أن لكل منهم(قيمة أخلاقية أساسية متساوية)، بمعنى لا يوجد أحد أدنى أو أعلى من حيث القيمة[٢]. أن تكون متساوياً أخلاقياً، هو امتلاك الخصائص التي يتمتع بها الأشخاص بقيمة أخلاقية متساوية، وهذا يعني أن المرء يتمتع بوضع أخلاقي متساو ولديهم مكانة أخلاقية متساوية، والمكانة الاجتماعية كمتساوي أخلاقي داخل المجتمع يتطلب الاعتراف بها من قبل الآخرين، وهذا هو جوهر الوقوف على قدم المساواة[٣]. وفهم هذا تتناسب مع حقيقة رفض المساواة العلائقية التسلسلات الهرمية للوضع الاجتماعي. ففي حين أنه قد يكون كافياً على المستوى المفاهيمي لفهم ما يعنيه الوقوف على قدم المساواة، فإن هذا يترك الباب مفتوحاً أمام مسألة أي المراكز يجب أن تكون متساوية، وعليه يتفق دعاة المساواة العلائقية على أن يكون اهتماهم يمتد إلى ما وراء أنواع أخرى من الأوضاع الأخلاقية والاجتماعية والسياسية. فالمرء يكون مساوياً اجتماعياً وسياسياً عندما يمكن تكريس الأوضاع القانونية والسياسية في دستور الدولة: فالأشخاص متساوون سياسياً عندما تعتبرهم الدولة مواطنين، وتمنحهم حقوقاً وامتيازات سياسية متساوية[٤]. وبالتالي، فإن الوقوف كمتساو سياسي داخل المجتمع يتطلب اعترافاً اجتماعياً بالوضع السياسي المتساوي للفرد.

(1) Kathren E. Joyce" *Relational Equality: CH.1"*,Op.Cit, (2020), P.24

(٢) للمزيد من الناقش حول مبدأ المساواة الأخلاقية الأساسية المتساوية ينظر:

Holly Longair" *Cooperativ Systems: Characterizing The Requirements Of Relational Egalitarian Justice"*, Graduate School of Vanderbily university, Doktor of Philosophy, *CH.2: Requirements for a Minimally Adequate Theory of Egalitarian Justice*,(May 2022),Pp.42-43 and Pp.48-49

(3) Kathren E. Joyce, Ibid, P.26

(4) Ibid,Pp.26-27

ولكي نرى ذلك، يمكن أن ننظر إلى مجتمع قائم على كراهية الأجانب حيث يكون المواطنون المتجنسون(وهم الأقلية) مواطنين كاملين من الناحية القانونية، ويتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات السياسية التي يتمتع بها جميع المواطنين الآخرين؛ ولكن لا يعترف بهم كمواطنين متساوين من قبل غالبية المواطنين. وعلى الرغم من أن الدولة تعترف بهم على هذا النحو، إلا أن مكانتهم الاجتماعية كمواطنين تعتمد على كيفية نظر أعضاء المجتمع الآخرين إليهم. وعلى الرغم من وضعهم السياسي والقانوني الرسمي فإن المواطنين المتجنسين في مجتمع يكره الأجانب، قد ينزلون إلى مرتبة أدنى من المواطنين إلى الدرجة الثانية داخل الهيكل الاجتماعي(١).

قد يمكن اعتبار "الوقوف" هو المكانة الاجتماعية. فالسؤال المهم بالنسبة لدعاة المساواة العلائقية الذين يتحدثون غالباً من حيث الوقوف كمتساوين اجتماعياً هو **ما إذا كانوا مهتمين فقط بالمكانة الاجتماعية كمتساوين(أخلاقياً/سياسياً) أم أنهم ايضاً يهتمون بالوقوف على قدم المساواة من حيث الأوضاع الاجتماعية الأخرى؟** هذا السؤال مهم لتحديد أشكال التسلسل الهرمي الاجتماعي. فالأوضاع الاجتماعية هي مسألة معنى وقيمة تضعها المجتمعات على بعض الاختلافات والهويات الاجتماعية والأدوار والمواقف. لا يجب أن تستند الأوضاع الاجتماعية التي تميز أفراد المجتمع وتصففهم إلى طبقات(كأفراد وجماعات) إلى إدعاءات حول قيمة الأخلاقية المتأصلة. على سبيل المثال، تحدد الفئات الجنسانية والهويات الاجتماعية التي مُنحت تاريخياً مكانة اجتماعية عالية للرجال مقارنة بالنساء. في العديد من المجتمعات لا يمكن للمرأة أن تصل إلى نفس مستويات الرجل لأن الأنشطة الأكثر تقديراً يقوم بها الرجال، ومع ذلك، لا شيء من هذا يفترض مسبقاً أن الرجال والنساء كانوا في علاقة غير متكافئة من حيث القيمة الأخلاقية الأساسية(٢). يوضح هذا المثال، أنه يمكننا أن نقف كغير متساوين اجتماعياً دون إنكار المساواة الأخلاقية. وهذا يعني أنه يمكننا أن نقف كمتساوين أخلاقياً دون أن نقف كمتساوين اجتماعياً. فالأشخاص الذين يقفون كمتساوين أخلاقيين يمكنهم-في نفس الوقت- الوقوف كأدنى/رؤساء، وبالتالي، فإن وجهات النظر التي تركز فقط على الأوضاع الاجتماعية التي تؤثر على مكانة المساواة الأخلاقية تبدو متساهلة للغاية. يبدو أنها تسمح بالعديد من التسلسلات الهرمية للوضع الاجتماعي، بما في ذلك التسلسلات الهرمية بين الجنسين والتي عادة ما تعتبر هدفاً رئيساً للمساواة العلائقية(٣).

---

(١) للمزيد من المناقشة والتحليل حول حقوق الأقليات ينظر: ويل كميلكا، *مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة*، ت.منير الكشو، (تونس: دار سيناترا، ٢٠١٠)، ص٤١٨-٤٢٠.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول القيمة الأخلاقية للرجال والنساء ينظر: أندرو هيوود، *مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية*، ت.محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة)، الفصل الثامن(النسوية) فقرة(المساواة والاختلاف)، ص ٢٨٩ – ٢٩٢.

(3) Kathren E. Joyce, Op.Cit, Pp.29-30

ثانياً/ العلاقات الشخصية: الارتباط على قدم المساواة

احدى طرق لفهم الارتباط على قدم المساواة هي العلاقات من حيث الاعتبار والمعاملة. يرتبط أفراد المجتمع على قدم المساواة عندما يعتبرون ويعاملون بعضهم البعض على قدم المساواة. وهناك طرق مختلفة لفهم المعاملة والاعتبار والعلاقة بينهما. فيمكن بداية التفكير في الاعتبار من حيث الموقف والمعاملة والسلوك. يمكن أن يقبل دعاة المساواة العلائقية أن العلاج غالباً ما يكون مدفوعاً بالمواقف أو يعكسها ولايزالون يصرون على أن الارتباط على قدم المساواة يتطلب فقط المعاملة على قدم المساواة. وإذا كان الأمر كذلك، فمن المحتمل أن يكون الدافع وراء اي قلق لديهم بشأن المواقف هو افتراضات تجريبية حول ما يدعم الممارسات السلوكية [١]. إذا كان الارتباط على قدم المساواة يعني فقط المعاملة على قدم المساواة، فإن أعضاء المجتمع العنصري يمكن أن يرتبطوا على قدم المساواة طالما أن مواقف العنصرية لا تؤثر على كيفية تعاملهم مع بعضهم البعض. يمكن ان يحدث هذا حتى لو كانوا متساوين من حيث الوضع الاجتماعي. الشخص الذي يتمتع بمكانة متساوية معترف بها على نطاق واسع على أنه متساوي(من حيث الوضع ذي الصلة) من قبل افراد المجتمع، ولكن مع هذا، فمن الممكن من الناحية المفاهيمية نتخيل شخصاً يخفي عنصريته أثناء وجوده في أماكن عامة حيث يتواجد أعضاء ما يعتبرونه "العرق الأدنى" لأن العنصرية مرفوضة على نطاق واسع. في مثل هذه الحالات، لا ينم التعامل مع أي شخص على أنه أدنى أو أعلى، وفقاً لذلك الرأي، لا توجد علاقات دونية وتفوق. لكن هذا يبدو غير كاف للربط على قدم المساواة[٢]. اعتقد أن وجود مظاهر من العنصرية مازال قائماً في عالمنا الواقعي، ودليل ذلك، عندما نتمعن، على سبيل المثال، في تنظيم الدوريات الاوروبية لكرة القدم نلاحظ أنه قلة ما نرى(أو لا نرى أصلاً) أي حكم من بشرة السوداء ضمن طاقم التحكيم، وهذا ما يثبت عدم الاعتراف تلك الدوريات بمبدأ المساواة...

ثالثاً/ العلاقة بين العلاقات الهيكلية والشخصية

فيما سبق اوضحنا العلاقات الهيكلية والشخصية بشكل-لا بأس به- وكان هذا مفيداً للحصول على فهم أساسي لهما. الآن حان الدور للفكير في العلاقة بينهما. يمكن أن تلعب علاقات الوضع الهيكلي دوراً أساسياً في العلاقات الشخصية، فمن المرجح أن نعتبر شخصٍ ما Y إذا كان يقف على أنه Y لكن الحالات تُشير أيضاً إلى الاعترافات الاجتماعية التي تنطبق على التفاعلات بين الأشخاص. هذه المعايير توجه العلاقات الشخصية. على سبيل المثال، الفروق في ألقاب أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات لها معنى، وهو ما يعترف به الناس في هذا السياق، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الأوضاع تتبع الأدوار والإنجاز

(1) Ibid,P.34
(2) Ibid,P.34

والاستحقاقات. يؤثر هذا التمييز في الحالة على رواتبهم وعلاقاتهم بالطلاب والموظفين. يمكن استخدام هذا كمثال لإظهار أن الأوضاع التي يحملها المرء تؤثر على العلاقات الشخصية[١]. ويمكن أن تعمل الأوضاع أيضاً على منح السلطة والأهمية، ويمكنهم من الوصول إلى ممارسات ومساحات وأنماط تفاعل معينة بغض النظر عن الطريقة التي ينظرون بها إلى بعضهم البعض أو يعاملون بها، ويمكن أن يجد الناس أنفسهم في موقف اجتماعي تنظم علاقاتهم الشخصية، مما يحد من الطرق التي يمكنهم من خلالها التواصل مع بعضهم البعض. لنفكر في شخصين لهما أوضاع غير متساوية ويجدان نفسيهما في قوة وسلطة غير متساوية. بسبب هذه التفاوتات، يجذب الشخص ذو الوضع الاجتماعي المتفوق معاملة تفضيلية والمعايير الاجتماعية التي تحكم تفاعلاته مع الأدنى وتنمحه مزايا. لأستخدام مثال بسيط، دعنا نقول أن الأدنى يسمح للرؤساء بالذهاب إلى مقدمة قوائم الانتظار(لنقول عند توزيع الرواتب) الأن لنفترض أن الشخصين(الأدنى والأعلى كونهم اصدقاء) يستهزئان بهذه المعايير، معتقدين بأن الأوضاع التي يعكسانها مصطنعة. ويصر الرئيس على الانتظار في الطابور ويسمح له الأدنى بالقيام بذلك. حينها يمكننا القول أنهم "شخصياً" يرتبطون كما لو كانوا متساوين. لكن سلوكهم يستهزئ بالمعاير العملية في مجتمعهم. يعرف الرئيس والأدنى أن الرئيس لديه خيار القطع في الخط. إنهم يعتبرون بعضهم البعض متساوين ويعاملون بعضهم البعض كمتساوين، باعتبارهم يرتبطون على قدم المساواة، لكن الحقيقة أنهم ليسوا متساوين، لأنهم لا يقفون على قدم المساواة، بمعنى أنهم"لا يمكنهم" الارتباط على قدم المساواة[٢]. يُشير هذا المثال إلى أن الوقوف كمتساوين له مكون هيكلي. وتجدر الإشارة إلى أن المكانة الاجتماعية قد لا يكون ضرورية لجميع العلاقات الشخصية - فقط تلك التي يجب أن ينظر فيه المشاركون إلى بعضهم البعض على أنهم يتمتعون بوضع اجتماعي معين- بشكل عام، لا يتطلب الارتباط كأصدقاء مكانة اجتماعية كصديق لأن" الصديق" ليس وصفاً يأتي من الاعتراف الاجتماعي الواسع. لديك وضع صديقي عندما اعتبرك صديقاً. إذا كنت تعتبرني أيضاً صديقاً، فيمكننا التواصل مع بعضنا البعض كأصدقاء. وعلى نقيض من ذلك، فإن الارتباط على قدم المساواة يتطلب اعتبار بعضنا البعض على قدم المساواة، وهو وضع يعتمد على الاعتراف الاجتماعي الواسع. فإن العوامل الاجتماعية الأخرى التي تؤثر على العلاقات المتساوية قد تنطبق أيضاً على أنواع أخرى من العلاقات الشخصية[٣].

(1) Ibid,Pp.36-37
(2) Ibid,P.45
(3) Ibid,P.45

III. المحور الثالث

نظريات المساواة العلائقية

تفترض جميع نظريات المساواة حقيقة المساواة الأخلاقية الأساسية، ثم يتسألون عن أنواع العلاقات التي هي علاقات متساوية. تفسر نسخة العلائقية من المساواة نقطة المساواة على أنها خلق والحفاظ على الظروف التي تمكن الناس في المجتمع من الوقوف تجاه بعضهم البعض في علاقات متساوية. وسيكون السؤال على ما هي أفضل نظرية للمساواة هو محل اهتمام هذا المحور. هنا يمكن تناول نظريتين التي قدها أبرز دعاة المساواة العلائقية. ومن خلاله يجيبون على سؤال: **ما هي أنواع العلاقات التي هي علاقات متساوية؟** إن موضوع ما يعنيه الارتباط والوقوف على قدم المساواة لم يحظ بالاهتمام الذي يستحقه في مناقشات النظريات العلائقية حتى الآن، وعليه حاول منظري المساواة العلائقية رسم إطار نظري لكل تلكم المفاهيم والدلالات ، وتقديم إجابة مرضية على معظم الأسئلة الأخرى حول نظرية للمساواة التي يجب على دعاة المساواة معالجتها.

أولاً/ صامويل شيفلر والقيد التداولي

عند شرح طبيعة المساواة العلائقية، يرسم **شيفلر** صورة للعلاقات الشخصية المتساوية التي يؤكد أنه تجسد الأبعاد المهمة لعلاقات المساواة بشكل عام. وبذلك يمكن اعتبارها مورداً مضيئاً لفهم المساواة التي تم تصورها على المستوى السياسي. لشرح الخطوط العريضة لمثل تلك العلاقات يقول **شيفلر"** في العلاقة التي تتم على قدم المساواة، يقبل كل شخص أن مصالح شخص الآخر التي لا تقل أهمية-والتي تفهم على نطاق واسع على أنها تشمل احتياجات الشخص وقيمه وتفضيلاته- يجب أن تلعب دوراً مهماً بنفس القدر في التأثير على القرارت المتخذة في سياق العلاقة. علاوة على ذلك، كل شخص لديه استعداد فعال بشكل طبيعي لعلاج مصالح الآخرين وفقاً لذلك. إذا كان لدينا أنا وأنت علاقة متساوية، فعندئذ يكون لدي استعداد دائم للتعامل مع مصالحك على أنها تلعب دوراً مهماً مثل دوري في تقييد قراراتنا والتأثير على ما سنفعله، ولديك تصرف متبادل فيما يتعلق بمصالحي. وهذا يعني أن كل مصلحة من مصالحنا لا تقل أهمية لتقيّد قدراتنا المشتركة بنفس القدر"[1] وهذا ما يسميه **شيفلر** القيد التداولي للمساواة. ويصبح عنصر مساواة مميز في المثل الأعلى للعلاقات المتساوية. وبموجب هذا القيد يقبل كل مشارك أن مصالح الآخر مهمة نسبياً في التأثير على القرارت التي يتخذونها، للمزيد من التوضيح يقدم لنا **شيفلر** مثالاً على زوجين يواجهان قراراً بشأن المكان الذي يختاران الذهاب إليه في العطلة. يريد أحد الطرفين الذهاب إلى روما،

(1) Samuel Sheffler,*" The Practice of Equality"* in: C.Four F. Schuppert and I.Wallianmann(eds), *Social Equality: Essays on What it Means to be Equal*,(Oxford University; Press 2015), P.24

والآخر إلى باريس. هناك مجموعة من الحلول التي تتوافق مع الطابع المتكافئ للعلاقة المعنية، بمعنى أن بعض الحلول وطرق التعامل معها فقط هي التي تتوافق مع معاملة الآخر كشريك متساوي في العلاقة، تلك التي ترضي طرفين، ولا يعامل كل طرف الآخرعلى قدم المساواة بالمعنى الكامل إلا عندما نعطي مصالح كل طرف وزناً متساوياً في تحديد القرار، وعندما يكون كل طرف مستعداً لإعطاء مصالح الطرف الأخر وزناً متساوياً[١].يتصور **شيفلر** المساواة العلائقية على أنها في المقام الأول قيمة أخلاقية أو مثالية معيارية، والتي تحكم العلاقات بين أفراد المجتمع وتشكل كيف يقفون فيما يتعلق ببعضهم البعض. في صميم هذا المثل الأعلى الأخلاقي توجد فكرة أن هناك بعض الادعاءات التي يحق للناس تقديمها على بعضهم البعض بحكم وضعهم كأشخاص. نتيجة لذلك، يجب أن تتم العلاقات بين الناس على أساس افتراض أن حياة الجميع متساوية في الأهمية، وأن جميع أفراد المجتمع يتمتعون بمكانة متساوية، مما يعني معارضة الاضطهاد والتسلسلات الهرمية للوضع الاجتماعي، وأفكار الطبقة والامتياز الطبقي، والتوزيع غير ديمقراطي للسلطة[٢]. ومنه يحدد **شيفلر** أيضاً عنصراً اجتماعياً وسياسياً للمثل الأعلى والذي يبقي على محتواه الأخلاقي. يرى هذا العنصر الاجتماعي، أنه يجب تصور المجتمع البشري كترتيب تعاوني بين المتساوين، يتمتع كل منهم بنفس المكانة الاجتماعية. بينما ينص العنصر السياسي على أنه يحق لكل مواطن تقديم مطالبات على بعضهم البعض بحكم وضعهم كمواطنين، دون الحاجة إلى حساب أخلاقي لتفاصيل ظروفهم الخاصة[٣].

من أجل تنفيذ هذا المثل الأعلى في السياقات السياسية، يجادل **شيفلر** بأن المساواة في العلاقات السياسية يمكن فهمها بشكل افضل عن طريق القياس في العلاقات الشخصية الوثيقة مثل الصداقة أو الزواج. في الزواج بين المتساوين، هناك التزام متبادل بمعاملة بعضهم البعض باحترام وتحديداً كوكيل بكل القدرات المرتبطة به، هذا الالتزام المتبادل يعني أيضاً أنه لا يتمتع أي منهما بسلطة أكبر على الآخر، ويرى كل منهما، أن الآخر يحق له المشاركة بشكل كامل ومتساو في تحديد مسار المستقبلي. لذلك تتميز العلاقة بين المتساوين بالمعاملة بالمثل والاحترام المتبادل والحقوق والمسؤليات التي يمنحها كلا الوكيلين[٤]. الأهم من ذلك، إذا كانت علاقة مساواة، فإن المصالح التي لا تقل أهمية عن كل شخص ويجب أن تلعب دوراً مهماً بنفس القدر من التأثير على القرارات المتخذة في سياق العلاقة، ومن ثم تؤدي هذه الخصائص في العلاقات الشخصية إلى القيد التداولي للمساواة المذكورة اعلاه. وعليه، يجادل **شيفلر** بأن العلاقة بين المتساوين تتطلب أن يكون لدى كل الطرفين الاستعداد للتعامل مع

(1) Ibid,Pp.25-33
(2) Qtd,in: Holly Langain,Op.Cit,Pp,63-64
(3) Ibid,P.64
(4) Ibid,Pp.64-65

المصالح المتساوية للشخص الأخر على أنها متساوية في الأهمية في صنع القرار، ومن ثم بالنسبة لهم للعمل على هذا التصرف، بحيث تقيد كل مصلحة من مصالحنا التي لا تقل أهمية قراراتنا المشتركة بنفس القدر، وتشمل هذه القرارات الوفاء بالمسؤوليات الموكلة بناءً على تلك الحالة، والقدرة على تقديم مطالبات على الأخرين بناءً على تلك الحالة وبالتالي، فإن الوقوف في علاقات متساوية يتطلب أن يكون للأفراد مواقف ودوافع وتصرفات معينة فيما يتعلق ببعضها البعض، بما في ذلك الاستثمار في العلاقة باعتبارها علاقة متساوية والقلق بشأن كيفية تأثير مصالح كل منهما على قراراتهما المشتركة[١]. وهذا يعني أن **شيفلر** يؤكد على أن المساواة ليست قيمة تظهر لأول مرة في السياقات السياسية، وعليه، تتمثل إحدى مزايا المفهوم العلائقي للمساواة في أنه يمثل المساواة كقيمة تنطبق على العلاقات الإنسانية بأنواعها العديدة، وقد نتعلم أشياء من خلال النظر في تطبيقاتها غير السياسية التي تساعدنا على فهم كيفية تطبيقها على القضية السياسية.

يرى **شيفلر** هنا أن بعض سمات العلاقات المتساوية، على الأقل، يجب أن تكون قابل للتطبيق بشكل عام عبر العلاقات. تتمثل ستراتيجيته في النظر فيما يعنيه الارتباط على قدم المساواة في الزواج، أو على حد تعبيره، ما يعنيه أن يكون لزواج"علاقة بين المتساوين" ويوسع استنتاجه حول حالة الزواج إلى العلاقات السياسية بين المواطنين، ويقترح انها تمتد إلى علاقات أخرى، لذا يفكر **شيفلر** في المساواة في الحالة السياسية من حيث العلاقات الشخصية. وبقيامه بذلك، يبدو أنه يضع العلاقات الهيكلية في الخلفية[٢]. إذا كان **شيفلر** يقوم بتصميم نظرية للمساواة العلائقية على القيد التداولي، فإن **إليزابيث أندرسون** تصمم نظريتها على التبرير وكالآتي.

ثانياً/ إليزابيث أندرسون: المساواة الديمقراطية وقيد التبرير

على نقيض من **شيفلر**، بدايةً تركز **أندرسون** على كيفية ارتباط المواطنين في علاقات الوضع غير الهرمي ببعضهم البعض داخل مجتمع ديمقراطي. ووفقاً لرأيها، فإن ما يجب على المواطنين فعله لمعاملة بعضهم البعض على قدم المساواة يشبه ما يجب على الدولة الديمقراطية ومؤسساتها القيام به لمعاملة المواطنين على قدم المساواة، وذلك عن طريق خلق الظروف الاجتماعية التي يجب على الدولة ضمانها. وعليه تناقش **اندرسون** هذه الظروف من حيث تحقيق الناس الحد الأدنى من القدرات الكافية لإبعاد الناس عن العلاقات الاجتماعية القمعية والتي يكون ضرورية للعمل على قدم المساواة في دولة ديمقراطية[٣]. ولمزيد من توصيف الظروف الاجتماعية التي يجب على الدولة ضمانها، يصف **أندرسون** المساواة

(1) Ibid,Pp.64-66
(2) Kathren E. Joyce,Op.Cit,Pp.52-53
(3)Qtd,in: Holly Longair, CH.2, Op.Cit,P.96

الديمقراطية بأنها نظرية للعدالة المتساوية تهدف إلى إنشاء نظام اجتماعي يقف فيه الأشخاص في علاقات متساوية، ويعيشون معاً في مجتمع ديمقراطي. حيث يتميز هذا المجتمع بتقرير مصير الجماعي عن طريق المناقشة المفتوحة بين متساوين، وفقاً لقواعد مقبولة للجميع. في هذا الصدد تقول **أندرسون**" أنه يحق للمرء المشاركة، وأن الآخرين يعترفون بالالتزام بالاستماع باحترام والرد على حجج المرء، وأنه لا يحتاج أحد إلى الانحناء أمام الأخرين أو تقديم أنفسهم على أنهم أدنى من الآخرين كشرط لسماع مطالباتهم. كما يتطلب أن يقبل كل شخص الالتزام بتبرير أفعاله من خلال مبادئ مقبولة للآخر، مع الأخذ في الاعتبار التشاور المتبادل والمعاملة بالمثل والاعتراف، والمشاركة في الحكم الذاتي الديمقراطي"[١].

يتبين العنصر الديمقراطي لنظرية **أندرسون** هو خصائصها المميزة، ويُلون ما تنطوي عليه علاقات مساواة بالنسبة لها. ومع ذلك، تجادل ايضاً بأن الظروف والقدرات الاجتماعية اللازمة للمشاركة الديمقراطية تعتمد على مستويين آخرين من القدرات. من أجل الحصول على القدرات اللازمة للعمل كمواطن في دولة ديمقراطية، يجب على المرء أيضاً أن يكون لديه القدرة على العمل كإنسان، وكمشارك في النظام الانتاج التعاوني المشترك، وعلى الرغم من ذلك، إن التبعية المشتركة التي تكتشف عندما يفكر المرء في المجتمع بهذه المصطلحات تعزز أسس المطالبة بمكانة متساوية بين المواطنين الديمقراطيين. إن شرط التبرير الشخصي هو الذي يعتقد **أندرسون** أنه يضمن أن السياسات الموضوعية في المجتمع ينظر إليه على أنه نظام للإنتاج المشترك ستخلق شبكة أمان اجتماعي تضمن حد أدنى من القدرات حتى لغير الحكماء[٢]. والأهم من ذلك بالنسبة للمساواة العلائقية، أنه يوفر اساساً ملموساً لفهم قيمة وأهمية جميع الأدوار في المجتمع. وهذا بدوره يوفر الدعم لفكرة أن جميع الناس يجب أن يرتبطوا على قدم المساواة، بغض النظر عن الدور الذي يلعبونه في نظام الإنتاج. على الرغم من أن هذه الفكرة تساعد في تحفيز ما تعتقد **أندرسون** أنه يعني الارتباط على قدم المساواة، إلا أن الغرض من هذه العلاقات لا يزال في المقام الأول ضمان وصول جميع المواطنين إلى الظروف الاجتماعية لحريتهم والقدرات اللازمة للمشاركة كمواطنين ديمقراطيين، فبالنسبة لها، أن التركيز على قدرات المواطنة الديمقراطية هو جوهر المساواة العلائقية. فوفقاً لها، يتطلب الارتباط على قدم المساواة الاعتراف بجميع المواطنين كبشر. يتطلب هذا الاعتراف ضمان ظروف اجتماعية معينة، ويصفها **أندرسون** من خلال التوزيع الكافي للقدرات، والتي يتطلب أيضاً تبريراً شخصياً بين المواطنين لجميع القرارات المتخذة التي تؤثر على أفراد المجتمع. يضمن هذا التبرير الشخصي أن تضمن الدولة القدرات اللازمة للوصول الفعال إلى الظروف الاجتماعية لحرية الجميع[٣]. لذا، تعتبر **أندرسون** أن التبرير بين

(1) Elizabeth Anderson,'' *What is The Point of Equality?''*, Op.Cit,Pp.314-315.
(2) Holly Longair, CH.2, Op.Cit,Pp.96-97
(3) Ibid,Pp.98-99

الاشخاص أهم سمة لأنواع العلاقات اللازمة المتساوية ويمكن تقديمه كتوصيف أيجابي لنظريته، محاججاً، أن التبرير مهم للمساواة الديمقراطية، لأن العلاقات التي تنطوي عليها الناس من المشاركة كمواطنين ديمقراطيين كاملين، وهو أيضاً توصيف لما تنطوي عليه علاقات المساواة[١]. وبهذا يتبين أن حساب **أندرسون** يدور حول المؤسسات والهياكل الاجتماعية التي يجب تمكينها من أجل اعتبار العلاقات المعنية علاقات المساواة بقدر ما يتعلق بميزات العلاقات بين الناس داخل تلك المؤسسات، فالمساواة الديمقراطية يعتبر شخصان متساويين عندما يقبل كل منهم بالالتزام بتبرير افعاله بالمبادئ مقبولة للآخر، والتي يتشاورون فيها بشكل متبادل، والمعاملة بالمثل، والاعتراف أمر مسلم به.

في الختام يجب أن نسأل: **كيف يمكن تقديم توصيفات إيجابية لتلك النظريات؟** لمعرفة الشكل الذي قد يتخذه التوصيف الإيجابي للأرتبط على قدم المساواة، بداية لنفكر في حساب **شيفلر** الذي يركز على المداولات. يجادل **شيفلر** بأن الارتباط بالمساواة بشكل مركزي ينطوي على مداولات الذي تعطي وزناً مناسباً لمصالح الأفراد كمتساوين اخلاقياً، ويصف المساواة كممارسة شخصية لصنع القرار المشترك، حيث يرتبط الأفراد على قدم المساواة داخل العلاقة عندما يتخذون قرارات بشأن تلك العلاقة من خلال التداول بطرق معينة من خلال التفكير في طبيعة العلاقة القائمة على المساواة، ففي العلاقة التي تتم على قدم المساواة، يقبل كل شخص أن مصالح الشخص الآخر التي لا تقل أهمية من مصالحه، علاوة على ذلك، يمنح كل شخص باستعداد للتعامل مع مصالح الآخر وفقاً لذلك. وذلك لتقييد قراراتنا والتأثير على ما سنفعله وتقيد قراراتنا المشتركة بنفس القدر. ولكن **كيف يريد شيفلر أن يطبق هذا القيد التداولي على مجال السياسة؟** وسع **شيفلر** جوهر القيد التداولي من العلاقات الشخصية إلى العلاقات السياسية، ويصف مجتمع المساواة بأنه مجتمع تقيّد فيه" المصالح ذات الأهمية كل عضو للقرارات الاجتماعية بنفس القدر" لأن كل عضو ملتزم بمعاملة المصالح لكل عضو آخر على أنها تمارس تأثيراً متساوياً على القرارات الاجتماعية[٢]. وتشمل القرارات الاجتماعية، على سبيل المثال، القرارات المتعلقة بالدستور والقوانين وتصميم المؤسسات. والوفاء بهذا الالتزام في إطار العلاقات الاجتماعية والسياسية حيث لا يعرف أولئك الذين يرتبطون ببعظهم البعض المصالح النسبية لبعضهم البعض، هنا يوضح **شيفلر** أنه سيتعين علينا إنشاء عمليات واسعة النطاق يمكن للجميع من خلالها المشاركة في صنع القرار المشترك. في هذه الحالة، يشعر المركز بالارتياح لفرصة كل فرد للمشاركة والالتزام بالمساواة في الاعتبار، وهذا يشير

(1) Ibid,P.100
(2) qtd,in: Kathren E. Joyce,Op.Cit,P.56

وصف مجتمع متساوين إلى الديمقراطية يرتبط فيها الأعضاء ببعضهم البعض في المقام الأول من خلال المؤسسات[١].

أما بالنسبة **لأندرسون**، وعلى الرغم من أن روايتها مشابهة من بعض النواحي، إلا أنها تؤكد على التبرير بدلاً من المداولات. وتركز على العلاقات بين المواطنين المتساوين. وهكذا، غالباً ما تناقش التبرير ضمن الممارسات الديمقراطية، مثل تلك التي تنطوي على العقل العام[كما كانت عند رولز][*]. بينما يصف **أندرسون** التبرير بأنه بين الأشخاص، تعتمد صحة التبرير الذي يقدمه المرء يمكن أن يكون صالحاً حتى لو رفضه الأشخاص الفعليون الذين يعرض عليهم. يدعي **أندرسون** أننا نرتبط على قدم المساواة عندما نمتثل للمطالب المعقولة التي يقدما الآخرون منا ونتصرف وفقاً للمبادئ التي تعبر عن الاحترام والاهتمام على قدم المساواة. ويجب على مؤسسات الدولة أيضاً أن تجسد هذه المبادئ، وأن تتصرف بطرق تعبر عن نفس القدر من الاحترام والاهتمام[وهي نفس الأفكار التي جاء بها رونالد دوركين في مبدأي الكرامة الإنسانية][*]. هذه هي المبادئ التي يتبناه الأشخاص الذين يتصورون أنفسهم على قدم المساواة بشكل معقول أو لا يمكنهم رفضها بشكل معقول، لتنظيم المطالبات التي يقدمونها على بعضهم البعض. باتباع هذه المبادئ، يشكلون أنفسهم كمجتمع حر ومتساو، وبالتالي يحققون نوع المساواة العلائقية التي تتطلبها العدالة[٢]. في هذا المجتمع لا يشوب التسلسل الهرمي الطبقي أو التمييز بين المكانة أو العلاقات القوة غير المتكافئة، لا أحد قادر على السيطرة على الآخرين. إن علاقات كل شخص مع الآخرين تظهر الاعتقاد الذي يتقاسمه الجميع، لأن كل شخص هو في الأساس مساو لجميع الآخرين، وأن هذه المساواة تتطلب معاملة الآخرين بكياسة واحترام متبادل، وينظر إلى كل منهم على أنها تتمتع بالحق في العيش كما تختار، ولكن ضمن قيود أخلاقية واسعة، ومن خلال هذا، يمكن بناء مجتمع ديمقراطي[٣]. وهذا يكون من أهم متطلبات المساواة العلائقية لترسم المثل العليا للعيش على قدم المساواة بضربات فرشاة عريضة. حيث وفر هذه النظريات المزيد من المناقشات داخل المساواة العلائقية حول ما تتطلبه المساواة العلائقية. وبهذا تكون النقاش لتلك المتطلبات هو محور ما تبقى من دراستنا.

---

(1) Ibid,P.56

* للمزيد من المناقشة حول فكرة(العقل العام) ينظر، جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة الصياغة، ت. حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٢٤- ١٢٥.

* للمزيد من الاطلاع حول مبدأي الكرامة الإنسانية ينظر: رونالد دوركين، *أخذ الحقوق على محمل الجد*، ت. منير الكشو، (تونس: دار سيناترا، ٢٠١٥)، ص ٣٩٠ وما يليها.

(2) Richard J. Arneson,*" Democratic Equality and Relating as Equals"*, Canadian Journal of Philosophy, Supplementary, Vol.36,(Samar 2023),P.25

(3) Ibid,Pp.25-26

IV. المحور الرابع

متطلبات المساواة العلائقية

رأينا فيما سبق، تتعلق المساواة عند دعاة المساواة العلائقية بكيفية الوقوف وارتباط الأفراد ببعضم البعض. تتطلب المساواة أنه يجب أن ينظر ويتعامل الأفراد مع بعضهم البعض على قدم المساواة. ولقد جسد دعاة المساواة العلائقية هذه الفكرة بطرق ونظريات مختلفة. لأنهم يركزون على أبعاد متنوعة من المتطلبات. عموماً يمكن تحديد متطلبات مختلفة التي قد تصورها المساواة العلائقية، لذا نفحص كل منهم بشيء من الاختصار كالآتي:

أولاً/ تجنب التسلسل الهرمي الإشكالي

تركز الادبيات العلائقية –كما أشرنا سابقاً- على معارضتهم لظواهر مثل التسلسلات الهرمية والقمع بدلاً من تحديد وجه نظر إيجابية للمساواة العلائقية. هذا يعني أن الأسئلة الأساسية حول المساواة العلائقية مثل متطلباتها الدقيقة، ونطاق هذه المتطلبات وسبب تقيمها تحتاج إلى توضيح أكثر. لذا يستبعد بعض دعاة المساواة العلائقية من حيث تجنب التسلسل الهرمي وعدم المساواة في الوضع الاجتماعي أو المكانة. على سبيل المثال، يصف **ديفيد ميللر** المجتمع الذي يُلبّي متطلبات المساواة في العلاقات بأنه مجتمع لا تتميز بتقسيمات الحالة بحيث يمكن للمرء أن يضع اشخاصاً مختلفين في مرتبة هرمية من فئات مختلفة. على سبيل المثال، هؤلاء المتساوون يدركون ذلك التسلسلات الهرمية من أنواع مختلفة موجودة في كل مكان في المجتمعات المعاصرة[١]. **كيف ينبغي أن تستجيب المساواة العلائقية لهذا؟** تسمح بعض مساواة العلائقية بأن التسلسلات الهرمية ليست دائماً إشكالية، يقترح **ميللر** أن ذلك لا تتطلب المساواة العلائقية بالضرورة المساواة في السلطة أو المكانة؛ بدلاً من ذلك، تعتبر التسلسلات الهرمية إشكالية عندما تعمل على بناء تسلسل هرمي اجتماعي التي تعمل على إبراز مستويات الأدنى والأعلى[٢]. يتم الحفاظ على المساواة عندما يتمتع كل أفراد المجتمع بمكانة متساوية المؤثرة على التفاعلاتهم. يمكن أن تكون تفاعلات الناس مؤشر على مدى استيفاء هذا الشرط، فالتسلسلات الهرمية من نوع غير الإشكالي لا تمنع الناس من التفاعل بشروط المساواة. على سبيل المثال، يستخدم الناس طرقاً شائعة فهم يتصافحون بدلاً من الانحناء، ويختارون أصدقاهم وفقاً للأذواق والاهتمامات المشتركة وليس وفقاً للرتبة الاجتماعية. على نفس المنوال، يجادل البعض بأن التسلسلات الهرمية والاختلافات في الحالة يمكن أن تكون غير قابلة للاعتراض من منظور المساواة، حيث تصبح التسلسلات الهرمية إشكالية عندما تنطوي على اختلافات في القوة أو السلطة التي تجعل بعض الأفراد يعيشون في

(1) Kristin Voigt,*" Relational Egalitarianism"* ,Op.Cit,Pp.4-5
(2) Ibid,P.5

ظروف من الهيمنة[١]. على سبيل المثال، غالباً ما يتم تنظيم التسلسلات الهرمية بين اصحاب العمل والموظفين بطريقة يمكن لأصحاب العمل التدخل بشكل تعسفي مع موظفيهم، مما يجعلهم إشكالية من منظور المساواة. فهياكل أماكن العمل الديمقراطية يمكن أن تحمي الموظفين ضد هذا التدخل[٢]. ومن هنا تفتح المساواة العلائقية الباب أمام مفاهيم أخرى كالسلوك والمواقف. فعندما يفكر القائمون على المساواة العلائقية فيما يجعل التسلسلات الهرمية الإشكالية من منظور المساواة العلائقية، فهم لا يهتمون فقط بكيفية تصرف الأفراد تجاه احداهما الآخر، ولكن ايضاً المواقف التي لديهم تجاه بعضهم البعض. تفترض دعاة المساواة العلائقية أن كل من السلوك والمواقف ضرورية للحصول على المساواة العلائقية فتحديد العلاقة بين المكونات السلوكية والمواقف مهمة للمساواة العلائقية، وذلك لسببين: **أولاً،** لا يذهب الإثنان بالضرورة معاً، فيمكن لشخصٍ ما أن يعامل شخصاً آخر على قدم المساواة دون اعتبار هذا الشخص متساوٍ. **ثانياً،** من الممكن للأفراد أن ينظروا إلي كشخص متساو ولا تتاح لهم الفرصة لمعاملتهم على قدم المساواة أو عدم المساواة[٣]. أما فيما يتعلق بسلوكيات والمواقف التي يجب أن يتخذها الأفراد تجاه بعضهم البعض، إذا أرادو أن يتصلو على قدم المساواة. فهناك العديد من السمات للمساواة العلائقية التي تم تحديدها في ربط الأدب علاقات المساواة بالطرق معينة من التفكير والتداول مع الأخرين، والتصرفات والمواقف التي لدى الأفراد تجاه مثل هذه المداولات ومن هنا اقترح **شيفلر**(كما رأينا سابقاً) أن أحد جوانب مجتمع متساو هو أن يلتزم الاعضاءه بما سماه القيد التداولي.

ثانياً/ متطلبات المتعلقة بمعايير المساواة للمؤسسات والسلوك الفردي.

نبدأ هذا الفرع بسؤال مهم وهو: **ماذا تتطلب المساواة العلائقية من المؤسسات والأفراد؟** يركز العديد من دعاة المساواة العلائقية على كيفية ارتباط المؤسسات السياسية بالمواطنين بالإضافة إلى العلاقة بين الأفراد. فالمساواة العلائقية تدور حول كيفية التقاط الأهمية الأخلاقية للطريقة التي تعمل بها المؤسسات الاجتماعية والسياسية. يرى كلاً من **أندرسون** و**شيفلر** أنه يمكن تطبيق متطلبات المساواة العلائقية على المؤسسات بطريقتين مختلفتين: **أولاً،** تلعب المؤسسات دوراً أساسياً في إنشاء وتأمين علاقات المساواة بين الأفراد. ومن هذا المنظور تتطلب المساواة العلائقية أن تخلق المؤسسات الظروف التي تعزز علاقات

(١) عندما يهيمن الآخرون على المرء، فإن قدرته على تحديد اهدافه وتحقيق غاياته تتضرر وتقل، وعندما يتم وصم المرء يتضرر احساسه بالذات، كما تتأثر الهوية الاجتماعية للمرء بعمق. هذا هو المكان الذي تشكل فيه قوة الهيمنة مشكلة في نظر العديد من دعاة المساواة العلائقية وسبب رفضهم للتسلسلات الهرمية الإشكالية. للمزيد ينظر:

Xwanpu Zhuary, Op.Cit,CH.2: *Why be Relation Egalitarian?*,Pp.43-54

(2) Kristin Voigt,*" Relational Egalitarianism"* ,Op.Cit,P.5

(3) Ibid,P.6

المساواة بين الأفراد. على هذا المنوال يلاحظ **كريستيان شيميل** أن المساواة العلائقية تتطلب أن تمكن المؤسسات الاجتماعية والسياسية الأساسية معاملة الأفراد على قدم المساواة وبشكل كاف، وذلك لتجنب العلاقات مثل الهيمنة والتهميش[١]. يشير **شيميل** إلى أن أحد أسباب الاعتراض على السيطرة السياسية غير المتكافئة هو أنه يقوّض الطبيعة المتساوية للعلاقات الخاصة بين المواطنين. ومن هذا المنظور، فإن الإهتمام في المقام الأول هو العثور على تلك المؤسسات الأكثر ملائمة لخلق علاقات متساوية وقد تكون هذه المساواة ديمقراطية، أو تفي بمتطلبات أخرى للمساواة. وقد تكون المؤسسات التي لديها هياكل مساواة في الوضع جيد تعزيز علاقات المساواة بين المواطنين؛ لكن هذا ليست علاقة ضرورية وهناك قد تكون الظروف التي تكون فيها انتهاكات المساواة العلائقية على المستوى المؤسسي هي التي أفضل تعزيز لنتائج المساواة. **ثانياً**، قد تنطبق المتطلبات العلائقية على المؤسسات مباشرة، فبعض دعاة المساواة العلائقية يؤكدون على أن الاهتمام بالدولة ومؤسساتها تنبع بشكل طبيعي من القلق مع المواطنين الأفراد لأن المؤسسات تتكون في نهاية المطاف من الأفراد، ولاحظ **أندرسون** أن الدولة الديمقراطية ليست أكثر من المواطنين الذيين يعملون بشكل جماعي، وأن الديمقراطية هي تقرير المصير الجماعي من خلال وسائل المناقشة المفتوحة بين الأنداد. فالسمات العلائقية للمجتمع يتابع كيف يعامل اعضاءه بعضهم البعض كمواطنين، إما مباشرة من خلال التفاعلات الشخصية أو من خلال الوساطة الاجتماعية غير مباشرة من المؤسسات. وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى المؤسسات على أنها جهات فاعلة جماعية يمكن أن تنطبق عليها متطلبات المساواة في العلاقات مباشرة. فالسياسة الديمقراطية للمجتمع الليبرالي يجب أن يعامل جميع مواطنيه على قدم المساواة، ويجب أن تكون المؤسسات مستجيبة بنفس القدر لمصالح وشواغل وعلى قدم المساواة ويُعبر عن نفس القدر من الاهتمام والاحترام لجميع أفراد، وكذلك فهم جماعي لجميع المواطنين كأعضاء متساوين في الدولة، كلهم جزء متساو من الكل. وهذا ما أكد عليه **رونالد دوركين** ايضاً[٢].

من منظور المساواة العلائقية، لا يكفي أن تظهر المؤسسات اهتماماً متساوياً بمواطنيها فحسب، بل من الضروري أن يقوم الأفراد أنفسهم بإظهار نفس الاحترام والاهتمام تجاه بعضهم البعض. وبناءً على ذلك، فإن متطلبات العدالة العلائقية للمساواة هي مؤسسات وأفراد على حد سواء. فالعلاقات بين الأفراد متساوية إلى حد ما، إلى الحد الذي تكون فيه

(1) Ibid,P.10

(٢) للمزيد من المناقشة ومدى تطابق هذه الأفكار بأفكار دوركين ينظر: إحسان عبدالهادي النائب وشهاب أحمد عبدالله، "مفهوم الحرية في الإتجاه الليبرالي المساواتي المعاصر: دراسة تحليلية فكرية لمنظور رونالد دوركين"، *مجلة جامعة السليمانية-قسم العلوم الإنسانية*/B، العدد ٧٦، المجلد ٢، آذار، (٢٠٢٤): ص ٤٥٨-٤٦٠.

منتظمة بشكل غير هرمي[١]. فكيثراً ما تستكمل المساواة كمساواة مع مطلب كل شخص، عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على الأشخاص، اهتماماً واحتراماً متساويين، فالجميع جديرون بالاعتبار، ويجب معاملة الجميع على قدم المساواة[٢]. من جانب آخر، أحدى المكونات الرئيسية في النهج العلائقي يحول التركيز بعيداً عن المؤسسات إلى الأفراد. في مجتمع متساو، لا يكفي أن تبدي المؤسسات الاحترام التعبيري المناسب للمواطنين، بل من الضروري ايضاً أن يظهر المواطنون أنفسهم اهتماماً تجاه بعضهم البعض. لذلك، يرفض منظرو المساواة العلائقية وجهة نظر جون **رولز** المرتبطة بتحفيز المؤسسات فقط وليس الأفراد بمطالب العدالة الليبرالية[٣]. هنا يتبين أن وجهات النظر لبعض من دعاة المساواة العلائقية تتطلب خروجاً عن تركيز **رولز** على هياكل المؤسسات الأساسية كموقع للعدالة. وهذا تشير أن اعتبارات المساواة العلائقية التي تمت مناقشتها إلى أن المساواة العلائقية يجب أن تتجاوز المؤسسات للنظر في مجال العلاقات الشخصية والإجراءات الفردية، وكذلك القضايا الهيكلية الأوسع مثل الأعراف الاجتماعية والممارسات. إذا كانت المساواة تتعلق بالعلاقات بين الأفراد، فيجب أن يتم تأمين المساواة إلى ما وراء الاهتمام التقليدي بالهياكل الأساسية عند **رولز**، أو بدلاً من ذلك يجب تفسير فكرة الهيكل الأساسي بعبارات أوسع بكثير مما هو عليه الحال في روايات **رولز** للعدالة[٤]. وفقاً لدعاة المساواة العلائقية، لا يمكن أن تكون مبادئ العدالة التي اقترحها **رولز** في نظريته الموجه نحو الملتقي(أي نظريات التوزيعية)، بل يجب أن تكون قادرة على إعطاء مبادئ توجيهية عامة ودقيقة بشكل معقول للإيجابة على الأسئلة المتعلقة بمعنى وكيف تعبر المؤسسات عن الاحترام والاهتمام المناسبين في معاملتها مع الأفراد والجماعات. لتحديد هذا قد تكون هناك ثلاث احتمالات[٥]: الاحتمال **الأول**، هو وجهة نظر المساواة الاجتماعية الراديكالية، ووفقاً لهم يجب على الأفراد إظهار مواقف الخير والاخوة تجاه بعضهم البعض في كل من الحياة العامة والخاصة، ويجب على المؤسسات التعبير عن مواقف جماعية مكافئة. ولكن هناك قلق بشأن هذا النوع من النهج، لأنه من التطفل غير المبرر على المؤسسات التي تمارس سلطة جماعية أن تتصرف باسم الاخوة والمحبة أو

(1) Zur Eriangung,*" Taking Equality Seriously"*.Op.Cit,Pp.58-59

(2) Carl Knight," Describing Equality",University of Glasgow, Journal of Law and Philosophy, No.28,(22 Mach 2011), P.327
https://eprints.gls.qe.uk/49957/

(3) Marie Garrau, Cecile Laborde*" Relation Equality"*,Op.Cit,P.7

(٤) للمزيد من الاطلاع ينظر: شهاب أحمد عبدالله، "مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة: دراسة في الأتجاهات المساواتية والليبرتارية والجماعاتية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦-٢٠١٧)، ص ٤٠ وما يليها.

(5) Christian Schemmel,*" Distributive and Relational Equality"*, Politics Philosophy and Economic, Goethe University Frankfurt, Germany(Press 2011),Pp.19-20

بعض القيم المماثلة. الأحتمال الثاني، هو وجهة نظر تركز على توصيل المواقف المؤسسية إلى الأفراد والجماعات. بناءً على هذا، سيتعين على المؤسسات أن تنقل للأفراد والجماعات تقديراً متساويةً لهم ولأساليب حياتهم، مثل بعض المفاهيم مثل"سياسات الهوية/الاعتراف"، ومع ذلك، قد يكون هذا الرأي في خط المبالغة في التقدير أهمية الاتصال المؤسسي. أما الاحتمال الثالث، هو حساب المساواة العلائقية، والذي بموجبه يجب تعامل المؤسسات للأفراد بالموقف المناسب عندما تقدم لهم حماية هيكلية كافية ومتساوية ضد المعاملة غير عادلة من قبل أفراد آخرين، ضد أن ينتهي بهم الأمر إلى الطرف الخطاء من العلاقات غير المتساوية. ومن شأن وجهة نظر هذه، على سبيل المثال، ان تضمن عدم هيمنة الآخرين على الأفراد، وأن لا يمكنهم التدخل في خياراتهم بطريقة تعسفية، أي أنه يضمن حدود التدخلات في خيارات الأفراد المستقلة[١].

ثالثاً/ المساواة العلائقية ومتطلبات عدالة المؤسسات

قبل الولوج في هذا الموضوع، من الضروري توضيح العلاقة بين العدالة والمساواة. يرجع أهم تحليل كلاسيكي في تاريخ الفلسفة حول طبيعة العلاقة بين العدالة والمساواة إلى **أرسطو**. حيث أكد بوضوح أن العدالة والمساواة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. فهناك علاقة وثيقة بينهم، لذا يمكن النظر إلى تلك العلاقة من جانبين: **أولاً**، صلة مفاهيمية، و**الثانية** علاقة معيارية. بالنسبة للأول، المساواة شرط ضروري للعدالة، حيث لا يستطيع المرء تفسير كامل لمفهوم العدالة دون أخذ المساواة الرسمية أو النسبية في الاعتبار. إن وضع معايير مطلقة للعدالة، على سبيل المثال كرامة الإنسان، وهو شيء ينبغي دمجه. ولكن يجب أن يكون واضحاً أن شرط ستاندار المطلق ليس كافياً، بل ينبغي للمرء أيضاً أن يأخذ نموذج المساواة في الاعتبار[٢]. وتحاول العلاقة المعيارية بين العدالة والمساواة حل بعض المشاكل(غير توزيعية)، من خلال استخدام معيار(المساواة الأخلاقية) وهي جانب رئيسي لهذه الارتباط والادعاء بمعاملة الناس على قدم المساواة. وعلى تلك الأساس، اقترح بعض من المفكرين افتراضات مثيرة للمساواة ومبدأه المتمثل في عدالة التوزيع الليبرالي المتساوية من المساواة الأخلاقية، وبهذا يتبين أن كلاً من الجزئين يشكلان عنصرين إضافيين يربطان الصلة المعيارية بين العدالة والمساواة[٣]. لذا يعد محتوى متطلبات العدالة جزءاً من صياغة نظرية المساواة العلائقية. فمن الواضح أن معضم دعاة المساواة العلائقية يعتقدون أن العدالة تتطلب تحقيق المساواة في العلاقات، إي تحقيق أن جميع أفراد المجتمع يرتبطون على قدم المساواة في مجموعة من العلاقات. فالنقطة المهمة هي أن المساواة العلائقية يجب أن تحدد ما تتطلبه العدالة فيما يتعلق بالمساواة العلائقية، بالإضافة إلى توصيف الجوانب المختلفة للمساواة العلائقية وتحيد منها مسألة عدالة. قد يقرر المرء أن العدالة تتطلب تحقيق علاقات مساواة

(1) Ibid,P.20
(2) John Stewart Gordon,*" Justice or Equality?*", Fields of Expertise: Ethics and Philosophy, Ruhr University Bochum, Germany,(Press 2006),P.198
(3) Ibid,Pp.198-199

شخصية وهيكلية ضمن مجموعة من العلاقات والسياقات، وقد يرى البعض بأن المتطلبات العدالة المتساوية العلائقية تتعلق في المقام الأول بالعلاقات الهيكلية[١]. يمكن للمساواة العلائقية لإضهار قيمة العلاقات المتساوية من خلال ربطه بمصالح الأساسية للأشخاص؛ بيد أن المطالب الأساسية للعدالة العلائقية القائمة على المساواة تتطلب أكثر من مجرد إثبات قيمتها، وهذا يعني أن بعض مطالب العدالة المتساوية العلائقية يمكن أن تركز على الأطر الليبرالية من خلال إظهار أن المساواة العلائقية يساهم في أهداف الليبرالية مثل تأمين المساواة العادلة في الفرص، والقيمة العادلة للحريات الأساسية، والأسس الاجتماعية لاحترام الذات. وهذا ما يتجلى بوضوح في مبدأي العدالة عند **جون رولز**[٢].

ترى هذه النظرة المؤسسية أن متطلبات العدالة تنطبق في المقام الأول على هيكل وعمل مؤسسات الدولة، وبشكل[مشتق] على الأفراد، الذين يجب أن يساعدوا في تأسيسها ودعمها والامتثال لها. لا يخضع الأفراد بشكل مباشر لنفس المطالب بحيث تتطلب العدالة منهم تطبيق نفس المبادئ، أو العمل لتحقيق نفس الغايات في حياتهم اليومية. وطالما أنهم يلتزمون بقواعد المؤسسات العادلة، فإنهم احرار في أن يعيشوا حياتهم كما يرونها مناسبة. وعلى نقيض من ذلك، ترى مقاربة بديلة أن موقع العدالة الاجتماعية يشمل مؤسسات الدولة والأفراد على حد سواء، ووفقاً لهذه النظرة الفردية، تنطبق متطلبات العدالة على الخيارات التي يتخذها الناس داخل الهياكل القسرية القانونية. فالعدالة لا تقتضي فقط أن يختار الأفردا الامتثال لمؤسسات عادلة، بل تتطلب أيضاً أن يشكلوا جزءاً لا يتجزء من العدالة. كما أن افعالهم وخياراتهم داخل تلك المؤسسات"التي لا تفرضها ولا يمنعها" تخضع أيضاً لمتطلبات العدالة. هذه الخيارات والافعال شخصية من حيث أنها لا تؤثر مباشرة على مؤسسات الدولة. وبالتالي، بناءً على هذه الوجهات النظر الفردية، يمكن اعتبار السلوك الشخصي للأفراد عادلاً أو غير عادل حتى عندما يمتثلون للمؤسسات العادلة[٣]. في هذا الصدد، يجادل(**كريستيان شيميل**) بان مطالب المساواة العلائقية للعدالة يجب ان تركز حصريا على العلاقة مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع. ما يهم من وجهة نظر هذا، هو الموقف التي تعبر عنها الدولة تجاه المواطنين. مثل الآخرين، يدعي **شيميل** أن المساواة العلائقية تتطلب ذلك وتعبر الترتيبات المؤسسية وإجراءات الدولة عن الاحترام والاهتمام المتساوين لجميع المواطنين. لكن وجهة نظره تختلف في أنه يعتبر هذا كافياً لتحقيق العدالة المتساوية في العلائق. في حين أن المساواة

(1) Kathren E. Joyce,Op.Cit,CH.2" *The Demand of Relation Equality"*, P.79

(٢) شهاب أحمد عبدالله، مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة...،مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣.

(٣) مثال على تناقض وجهات النظر المؤسسية والفردية: ينص مبدأ الفرق لرولز على أن عدم المساواة في توزيع السلع لها ما يبررها إذا كانت ظرورية لتحسين ظروف أفراد المجتمع الأسوأ حالاً. وفقاً لوجهات النظر المؤسسية، فإن مؤسسات الدولة تدين بالفضل لمبدأ الأختلاف. يجب على الأفراد الامتثال لتلك المؤسسات، ولكن لا يتعين عليهم الالتزام بتحقيق مبدأ الاختلاف من خلال خياراتهم اليومية. وهكذا تسمح العدالة للأطباء بتقاضي أجور جيدة لزيادة إنتاجيتهم. وفقاً لوجهة نظر الفردية، فإن هذا السلوك المعظم للمصلحة الذاتية غير عادل. لأنه إذا طبقوا تلك المبدأ في حياتهم الخاصة، فمن المرجح أن يوافق الأطباء على قبول تخفيضات الأجور عندما يؤدي ذلك إلى تحسين حالة أسوء أفراد المجتمع. هنا استطيع أن اشير إلى موقف أخلاقي لأحد الأطباء الأطفال في السليمانية عندما قال"لا استطيع اخلاقياً أن أخذ من عامل كل المال الذي حصل عليه بيومه في دقائق عندما يمرض طفله" ولكن يبدوا أن الحالة الأخلاقية لتلك الطبيب نادر جداً، فكم لدينا من أمثال د. جمال رشيد؟!

العلائقية تهتم عادة بطابع العلاقات بين أفراد المجتمع والأوضاع والمعايير الاجتماعية، يجادل **شيميل** بأن المساواة العلائقية يجب أن تركز على"المواقف التي تعبر عنها المؤسسات في معاملتها للأشخاص، مثل الازدراء والإهمال" والتي يمكن أن تولد علاقات وتسلسلات هرمية اجتماعية غير عادلة[١]. نظراً لتركيز **شيميل** الصريح على المواقف المؤسسية وليس الفرد، يمكن القول أنه ينظر إلى العلاقات والأوضاع غير المتكافئة على أنها مرفوضة من وجهة نظر العدالة فقط عندما تعبر الدولة عن مواقف تساهم فيها. قد تتطلب العدالة بشكل غير مناسب شيئاً فيما يتعلق بجوانب أخرى من المساواة العلائقية إذا كانت معاملة المواطنين بطرق تعبر عن المواقف الصحيحة تتطلب إجراءات تتعلق بطريقة ما بالطابع المتساوي للعلاقات الشخصية أو الأوضاع والأعراف الاجتماعية التي توجههم. يقترح **شيميل** أن هذا قد يكون هو الحال من خلال الإشارة إلى أن المواقف المؤسسية يمكن أن يكون لها آثار سببية على العلاقات الشخصية غير المتكافئة والتسلسل الهرمي للمكانة. في الوقت نفسه يؤكد على الأهمية الجوهرية للطريقة التي تعامل بها المؤسسات الاجتماعية والسياسية الأفراد، ويدعي ان المواقف التي تعبر عنها المعاملة، وليس الآثار التي تنتجها، هي التي تهم العدالة. فمن حيث العلاقات الشخصية، في أحسن الأحوال يمكن للدولة معالجة تلك التي تتوسط فيها مؤسسات الدولة هيكلياً، مثل العلاقات السياسية بين المواطنين. هذه القيود ستترك الكثير مما يتعلق بالمساواة العلائقية. الواقع أن دعاة المساواة العلائقية، وفقاً لصياغة **أندرسون** القانونية، لا يهتمون فقط بنوع المكانة السياسية والقانونية التي يمكن تأمينها من خلال الترتيبات المؤسسية. وهي تهدف إلى"إلغاء علاقات الهيمنة الخاصة" وتمكين جميع المواطنين من الوقوف على قدم المساواة مع بعضهم البعض في المجتمع المدني. وتدعي بأن العدالة تتطلب تأمين الظروف الاجتماعية لقبول الآخرين، مثل القدرة على الظهور في الأماكن العامة دون الخجل[٢].

في مقابل هذا يمكن لدعاة المساواة المؤسسية اتخاذ مواقف مختلفة بشأن المسائل المتعلقة بخيارات الأفراد وسلوكهم داخل مجتمع تحكمه مؤسسات عادلة. على الأقل هم ملتزمون بالادعاء بأن مبادئ العدالة التي تنطبق على البنية الأساسية للمجتمع تختلف عن تلك التي تنطبق على السلوك الشخصي. فالمطالب التي تنطبق على الأفراد هي مطالب العدالة المتساوية، فالمطالب المتعلقة بالسلوك الشخصي يولد نوع مختلف من العدالة عن المطالب المفروضة على المؤسسات" وهذا يعني أنواع مختلفة من العدالة" مبرزاً سؤالاً مهماً: **هل أن مطالب المساواة هي نفسها مطالب العدالة؟** ويكون الجواب بالنفي، فليست كل مطالب المساواة مطالب العدالة. تمتد مطالب المساواة إلى ما هو أبعد من العدالة؛ بل أنها تتجاوز العدالة ايضاً. المؤسسات الأساسية هي الموقع الوحيد للعدالة المتساوية ولكنها ليست الموقع الوحيد لمطالب المساواة. يقدم كل خيار من هذه الخيارات طريقة للتوفيق بين وجهة نظر مؤسسية(الحد الأدنى) والالتزام بفكرة أن المساواة تفرض مطالب على الأفراد فيما يتعلق بسلوكهم الشخصي[٣]. تشير وجهة النظر الأولى إلى موقف تعددي قد يبدوا جذاباً لدعاة

(1) Kathren E. Joyce,Ibid,Pp.85-86
(2) Ibid,Pp.87-88
(3) Ibid,P.89

المساواة العلائقية الذين يعتقدون أن العدالة تتطلب الارتباط على قدم المساواة(أي المساواة في العلاقات الشخصية). سيكون من الغريب الاعتقاد بأن المساواة العلائقية تولد مجموعة واحدة من المطالب التي تنطبق على كل من المؤسسات والأفراد(بشكل مباشر أوغيرمباشر من خلال الهياكل الرسمية). المؤسسات والأفراد هم أنواع مختلفة من الوكلاء الذين لديهم قدرات مختلفة ويؤدون أنواع مختلفة من الإجراءات. يشارك الأفراد في العلاقات مع بعضهم البعض. ربما تشارك المؤسسات أيضاً في العلاقات مع الأفراد بمعنى ذي صلة، ولكن من المفترض أن تبدو هذه العلاقات مختلفة تماماً عن العلاقات الشخصية بين الأفراد. إذا اختلفت العلاقات، فمن المعقول توقع اختلافات مقابلة في متطلبات العدالة التي تنطبق على المؤسسات والأفراد. إذا كانت المطالب تتعلق بعلاقات المساواة بين الأفراد، فمن المعقول الاعتقاد بأن واجبات المؤسسات فيما يتعلق بتلك العلاقات تختلف عن الواجبات التي تقع على عاتق الأفراد فيما يتعلق بها. تؤثر المؤسسات فقط على وصول الأفراد إلى علاقات شخصية معينة والظروف الأساسية لهم[١].

على كل ماجاء في هذه الدراسة، من الممكن أن نضيف- ومن وجهة نظر دعاة المساواة العلائقية- إن وجود المساواة في العلاقات تتعرض للخطر عندما يعيش شخص ما في ظل إبهام شخص آخر وذلك لأسباب مثل الهيمنة والاختلاف في السلطة والمكانة، وعدم الاحترام والاعتراف، والتدخل بشكل تعسفي في حياة الأفراد، وعدم الاهتمام بمصالح كل فرد من أفراد المجتمع . ومن اجل العيش والوقوف والارتباط على قدم المساواة تحاول نظريات ومتتطلبات المساواة العلائقية تفادي العلاقات التي تؤدي إلى ظهور تسلسلات هرمية من كل الأنواع التي تم ذكرها سابقاً. ولكن مع كل تلكم المحاولات، هناك حقيقة وهي أن الكثير من علاقات الناس تنطوي على نوع من أنواع التسلسلات الهرمية، لذا فإن عبء الإثبات يقع على عاتق المساواة العلائقية لإظهار أن نظرياتهم ومتطلباتهم السياسية والاجتماعية متوافقة مع المثل الأعلى للمساواة العلائقية، وهذا ما يؤيده دعاة المساواة العلائقية كمسألة مبدأ حتى لو كان بعيد المنال كمسألة ممارسة نظراً لأن التسلسل الهرمي والقمع سيئان في جوهرهما، والمجتمع الذي يقلل من جميع أنواع العلاقات الهرمية بين الناس سيكون أفضل.

الخاتمة

في هذه الدراسة قدمنا إطاراً وصفياً وتحليلياً لموضوعات المساواة العلائقية، وهو ما شمل على تحديد مفهوم المساواة عند دعاة المساواة العلائقية لتشمل، وبشكل أساس على المساواة في العلاقات التي يربط الأفراد مع بعضهم البعض على قدم المساواة من خلال تجنب التسلسلات الهرمية في المكانة والسلطة والهيمنة، لتحل محلها الاحترام والمعاملة المتبادلة

(1) Ibid,Pp.89-90

والاعتراف واحترام الذات. وبهذا تصبح تلكم المفاهيم من المتطلبات الأساسية للمساواة العلائقية، من أجل خلق مجتمع خال من العلاقات غير المتكافئة. وتاتي نظريات المساواة العلائقية في نموذجي(صامويل شيفلر واليزابيث أندرسون) لتعمل على تحقيق متطلبات المساواة العلائقية، ولو كانت بشكل نسبي. ومن خلال هذا توصلت دراستنا إلى مجموعة من **الاستنتاجات:**

١. قدم دعاة المساواة العلائقية وجهات نظر مختلفة حول سبب اهميتها في المقام الأول. وقد تكون المساواة ذات قيمة مفيدة، أي أنها تعزز قيماً مثل احترام الذات، وأن العالم سيكون أفضل إذا كانت العلاقات متساوية، أو لأنه يعبر عن متطلبات اخلاقية حول كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض. لذلك عبر دعاة المساواة العلائقية عن انواع مختلفة من التسلسلات الهرمية ويعترضون عليهم، ومن أهمها، أولاً، التسلسلات الهرمية للهيمنة، التي تترك أولئك الذين هم في درجات دنيا من التسلسل الهرمي خاضعين للسيطرة التعسفية من الآخرين. والثانية، التسلسل الهرمي للتقدير، الذي يوصم فيه من هم في درجات الدنيا أو أهداف تشويهية للصورة النمطية. والثالثة، التسلسل الهرمي للمكانة والسلطة، التي تكون فيها مصالح أولئك الذين تعطى المناصب الأدنى وزناً أقل من مصالح أولئك الذين يشغلون مناصب أعلى في التلسل الهرمي في العمليات التداولية وصنع القرار. وتدخل كل تلكم المفاهيم في إطار متطلبات المساواة العلائقية.

٢. غالباً ما يربط بعض دعاة المساواة العلائقية من أمثال(إليزابث أندرسون) أنفسهم مع الدولة قوية قادرة لتوفير الخدمات الاجتماعية، والوصول غير المشروط لمزايا الرعاية الاجتماعية وهياكل العمل الديمقراطي، لذا يجب على الحكومة ومؤسساتها ألا يعمل بشكل يخلق انقاسامات بين الفئات الاجتماعية المهمشة، ويكون ذلك من وجهة نظر العلائقية لضمان مكانة الناس على قدم المساواة، وتهيئة ظروف بشكل تكون مساعدة على قدرات الأفراد على العمل كمتساوين اجتماعياً. وهذا يعني، أن المساواة تتطلب مؤسسات اجتماعية وسياسية اساسية لتمكين الأفراد من تجنب الهيمنة والتهميش في علاقاتهم. وهذا يعني التركيز على المؤسسات.

٣. يؤكد دعاة المساواة العلائقية على أن جميع البشر هم وكلاء أخلاقيون متساوون، وللجميع القدرة على تطوير وممارسة المسؤلية الأخلاقية للتعاون على قدم المساواة، ويسعون إلى إلغاء الإضطهاد، أي الأشكال من العلاقات الاجتماعية التي يهيمن بها البعض على بعض الآخر ويستغلونهم، ويحطون من قدراتهم. لذا يسعى دعاة المساواة العلائقية إلى التواصل الاجتماعي(على مستوى الأفراد) الذي يقف فيه الأشخاص في علاقات متساوية من أجل العيش في مجتمع ديمقراطي، بدلاً من مجتمع هرمي.

٤. يتبين من الدراسة أن شيفلر وأندرسون يصفون معايير المعاملة بعبارات مختلفة. بالنسبة لشفلر، فإن المداولات أمر أساسي لعلاقات المساواة، في كلا المجالين الخاص والعام. ومن

وجهة نظر أندرسون، فإن الارتباط بالمساواة ينطوي بشكل مركزي على التبرير. وكما رأينا فإن كلا الروايتين تلتقطان الفكرة الشائعة القائلة بأن معاملة شخص ما على قدم المساواة أخلاقياً تنطوي على اعتبار متساو باعتبار الأشخاص هم وكلاء أخلاقيون.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً/ القواميس والموسوعات

١. ابن منظور، *لسان العرب*، ج١،ط٣، بيروت: دار صادر للنشر، ١٩٩٤.

ثانياً/ المراجع العربية والمعربة

١. أندرو هيود، *مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية* ، تر.محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢.
٢. جون رولز، *العدالة كإنصاف: إعادة الصياغة*، تر.حيدر حاج اسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.
٣. رونالد دوركين ، *أخذ الحقوق على محمل الجد*، تر.منير الكشو، تونس: دار سيناترا، ٢٠١٥.
٤. ويل كميلكا، *مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة*، تر.منير الكشو، تونس: المركز الوطني للترجمة، ٢٠١٠.

ثالثاً/ الأطاريح والرسائل باللغة العربية

١. شهاب أحمد عبدالله، "مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة: دراسة في الإتجاهات المساواتية والليبرتارية والجماعاتية"، رسالة ماجستير،جامعة السليمانية،كلية العلوم السياسية،٢٠١٧.

رابعاً/ الدوريات(البحوث العلمية) باللغة العربية

١. احسان عبدالهادي و شهاب أحمد عبدالله، مفهوم الحرية عند الإتجاه الليبرالي المساواتي المعاصر: دراسة تحليلية فكرية لمنظور رونالد دوركين، مجلة الجامعة السليمانية-قسم العلوم الإنسانية/B، العدد ٧٦، المجلد ٢، آذار ٢٠٢٤، ص ٤٥٨-٤٦٠.

خامساً/ المصادر باللغة الإنكليزية:

Books :

1. Branes, Jonathan The Complet Works Of Aristotle, The Revised Oxford Translation, Princeton University Press,(1991), Fourth Printing.

2. Christiano, Thomas " The Constitution of Equality :Democratic Authority and its Limits", CH.3: Democracy as the Public Realization of Equality,(Oxford: Oxford Univesity,Press 2008).

3. Gosepath,Stefan "Equality", The Stanford Encyclopedia of Philosophy,(Summer 2021).

4. Garrau, Marie and Laborde, Cecile " Relational Equality, Non-Domination and Vulnerability",(Oxford: Oxford University(Press 2022).

5. Hoerning, Johannes " Genealogy and Politics of Equality: Rosanvallo's Relational Egalitarianism" University Cambridge UK,(Press 2022).

6. Kolodny, Niko " Rule Over None" CH.2: Social Equality and the justification of Dimocracy", Philosophy and Public Affairs,(Press 2014).

7. Sheffler,Samuel " The Practice of Equality" in: C.Four F. Schuppert and I.Wallianmann(eds), Social Equality: Essays on What it Means to be Equal,(Oxford University; Press 2015).

8. Westen, Peter " Speaking Equality", Princeton: Princeton University Press(1990).

الأطاريح باللغة الإنجليزية:

1. Eriangurg, Zur" Taking Equality Seriously" Ch.1: Egualitariannism between Relations and Distrition, Doktor grades Philosophy, Ludwig-Moximilian University,(2021).

2. Joyce, E. Kathren " Relational Equality: A conceptual and Normative Analysis", University of California, San Diego, Doktor of Philosophy,(2020).

3. Longair, Holly " Cooperativ Systems: Characterizing The Requirements Of Relational Egalitarian Justice", Graduate School of Vanderbily university, Doktor of Philosophy, (May 2022).

4. Zhuang, Xwanpu " What is Living as Equals: An Account of Relational Egalitarianism", Doktor of Philosophy, University of Graduate College of Bowling ,(2023).

Periodicals:

1. Anderson, Elizabeth " What is The Point of Equality?", Source: Ethics,Vol.109, No.2,(Jane 1999),Published by: The University of Chicago Press.

2. Arneson, J. Richard " Democratic Equality and Relating as Equals", Canadian Journal of Philosophy, Supplementary, Vol.36,(Samar 2023).

3. Flarigani, Jessica " Socical Equality and The Stateless Cocity", Journal of Moral and Political Philosophy, Vol.15, University of Richmond,(2022).

4. Knight, Carl " Describing Equality",University of Glasgow, Journal of Law and Philosophy, No.28,(22 Mach 2011).

5. Sobel, Davied , Peter Vallentyne and Steven Wall" Power and Equality" In Oxford Studies in Political Philosophy, Vol.5,(Spring 2019).

6. Sheffler, Samuel " What Is Egalitarianism?" Journal of Philosophy and Public Affairs,No.1,(Spring 2003).

7. Viehoff , Daniel " Democratic Equality and Political Authority", Philosophy and Public Journal, No.15, (Fall 2014).

8. Voigt, Kristin " Relational Egalitarianism", Mc Gill University Department of Philosophy,(30 June 2024).